

السيدة الأستاذة / هبة الله الصيرفي  
رئيس قطاع الإفصاح  
البورصة المصرية

الموضوع : - تقرير الحوكمة

تحية طيبة وبعد ،،،

بالإشارة الي الموضوع عاليه نتشرف بأن نرفق لسيادتكم تقرير الحوكمة لعام 2018 الخاص  
بمصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر وكذا تقرير مراقب الحسابات عليه .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الإحترام والتقدير ،،،

  
إدارة علاقات المستثمرين



تحريراً في : 2019/2/19

مصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر  
تقرير مجلس الإدارة عن الحوكمة  
لعام ٢٠١٨

تقرير تأكد مستقل  
عن مدى التزام المصرف بقواعد حوكمة الشركات

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة مصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر "شركة مساهمة مصرية"  
إلى السادة / الهيئة العامة للرقابة المالية

المقدمة

قمنا باختبار تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة المعد بواسطة إدارة مصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر "شركة مساهمة مصرية" عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

مسئولية الإدارة

إدارة المصرف هي المسئولة عن إعداد وعرض تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة وفقاً للتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر من مركز المديرين المصري والقوانين والقرارات ذات العلاقة كما هو موضح في الفقرة الأولى من تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة، كما أن مسؤولية الإدارة تمتد إلي تحديد نقاط عدم الالتزام ومبرراتها.

مسئولية المراجع

تتخصص مسئوليتنا في اختبار المعلومات الواردة في تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة وإبداء استنتاج في ضوء الاختبارات التي تم أداءها وقد قمنا باختبار تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة طبقاً للمعيار المصري لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠) "مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" ويتطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية، وتخطيط وأداء عملية التأكد للحصول على تأكيد بأن تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة خالي من أية تحريفات هامة ومؤثرة. ويشمل اختبار تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة الحصول بصورة أساسية علي الأدلة من واقع الملاحظة والاستفسارات من الأشخاص المسؤولين عن إعداد تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة والاطلاع علي المستندات عندما يكون ذلك مناسباً. ونحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

وقد أعد هذا التقرير لتقديمه إلي الهيئة العامة للرقابة المالية بناءً على تكليف إدارة المصرف، و ليس لأي غرض آخر. و بالتالي فهو لا يصلح للاستخدام إلا للغرض الذي أعد من أجله.

الاستنتاج

إن تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة المشار إليه أعلاه يعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبه الهامة عن مدى التزام المصرف بقواعد الحوكمة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ استناداً إلي التعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر من مركز المديرين المصري والقوانين والقرارات ذات العلاقة.

القاهرة في ١٩ فبراير ٢٠١٩

مراجعة الحسابات  
محمد المعتز محمود  
مصطفى شوقي MAZARS

## مقدمة

أعد هذا التقرير لبيان الممارسات الفعلية والخاصة بتطبيقات الحوكمة "بمصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر" لكونه أحد الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية وملتزم بتطبيق ما يصدر عن الهيئة العامة للرقابة المالية وما جاء بالمادة رقم (٤٠) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة وكذلك تعليمات حوكمة البنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري في ٢٣ أغسطس ٢٠١١ وأيضا مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والنظام الأساسي للبنك ومبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

هذا وسيتم عرض هذا التقرير ملحقا به تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعايير المراجعة المصرية ضمن تقرير مجلس الإدارة المعد للعرض على الجمعية العامة.

يتم أيضا إرسال التقرير للهيئة العامة للرقابة المالية بعد توقيعه من الممثل القانوني للمصرف سنوياً بشكل منفصل عن التقارير الدورية الأخرى ويرفق به تقرير مراقب الحسابات عن صحة ما ورد في هذا التقرير.



محمد علي

الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب

مصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر

أولاً: بيانات عن البنك

مصرف أبوظبي الإسلامي - مصر			اسم الشركة
مباشرة كافة الأنشطة المتفقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية والأنشطة المصرح بها للبنوك			غرض الشركة
١٩٩٦/٦/١٩	تاريخ القيد بالبورصة	٢٥ سنة	المدة المحددة للشركة
١٠ جم	القيمة الاسمية للسهم	القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ولائحته للإستثمار وتعديلاته قانون البنك المركزي المرى رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ ولائحته التنفيذية	القانون الخاضع له الشركة
أثنان مليار جنيه مصري	آخر رأس مال مصدر	أربعة مليار جنيه مصري	آخر رأس مال مرخص به
٢٠٥٣٦٤ بتاريخ ١٩٨٠/٨/٤	رقم وتاريخ القيد بالسجل التجاري	أثنان مليار جنيه مصري	آخر رأس مال مدفوع
محاسن محمد عبد الحميد عثمان			اسم مسئول الاتصال
٩ شارع رستم - جاردن سيتي			عنوان المركز الرئيسي
٢٧٩٨٣٤٩٩	أرقام الفاكس	٢٧٩٨٣٨٤٥	أرقام التليفونات
<a href="http://www.adib.eg">www.adib.eg</a>			الموقع الالكتروني
Mahassen.M.Osman@adib.ae			البريد الالكتروني



## ثانياً: الجمعية العامة للمساهمين

### هيكل الملكية

المساهمين (المساهمين الذين يملكون 5% فأكثر) :-

عدد الاسهم		الاسم
النسبة	العدد	
49,61672%	99,233,446	1 - مصرف أبوظبي الاسلامي شركه مساهمه عامه
10,000%	20,000,000	2 - بنك الإستثمار القومي
9,51245%	19,024,890	3 - شركة الإمارات الدوليہ للاستثمار (ذ.م.م)
69,12917%	138,258,336	الإجمالي

### ثالثاً: مجلس الإدارة

مجلس الإدارة مفوض من الجمعية العمومية لوضع الأهداف الاستراتيجية للبنك، ومتابعة نشاطاته، والإشراف على الإدارة التنفيذية لضمان دقة التنفيذ، وتتضمن مسؤولياته:

- ضمان تنفيذ الحوكمة الفعالة فيما يتعلق بأنشطة البنك، وضمان فاعلية الإشراف الداخلي والالتزام بالسياسات والإجراءات.
- متابعة المخاطر، والتأكد من إتباع الخطوات اللازمة لإرساء ثقافة صنع القرار المناسب لمواجهة المخاطر باعتبارها عاملاً أساسياً في استراتيجية البنك، وعملية بناء القيم والثقافات من خلال تحليل التوقعات بعوامل الخطورة لتجنب أي خسائر غير متوقعة وبالتالي حماية مصالح المساهمين.
- المراجعة والإشراف على أنشطة البنك، ووضع المالى، وإبلاغ الجمعية العمومية بالنتائج بمنتهى الشفافية.
- التأكد من وجود الموارد اللازمة للالتزام بجميع الضوابط، والإفصاح عن سياسات المساهمين وضوابط الأطراف المرتبطة، والحفاظ على مصالح المساهمين، المودعين، الدائنين، الموظفين وأصحاب المصالح.

## تشكيل مجلس الإدارة

مسلسل	إسم العضو	صفة العضو (تنفيذي/غير تنفيذي/ مستقل)	عدد الأسهم المملوكة	تاريخ الالتحاق	جهة التمثيل
١	الأستاذ/ خليفة المهيري	غير تنفيذي	٩٩,٢٣٣,٤٤٦	٢٠١٨/٣/٢٠	مصرف أبو ظبي الإسلامي
٢	الأستاذ/ محمد محمود محمد علي	تنفيذي	٩٩,٢٣٣,٤٤٦	٢٠١٨/٣/٢٠	مصرف أبو ظبي الإسلامي
٣	الأستاذ/ براين كيث بيلتشر	غير تنفيذي	٩٩,٢٣٣,٤٤٦	٢٠١٨/٣/٢٠	مصرف أبو ظبي الإسلامي
٤	الأستاذ/ فريد فاروق عبدالكريم البليبيسى	غير تنفيذي	١٩,٠٢٤,٨٩٠	٢٠١٦/٥/٤	شركة الإمارات الدولية للإستثمار
٥	الأستاذ/ محمد شوكي	غير تنفيذي	١٩,٠٢٤,٨٩٠	٢٠١٤/٤/١٧	شركة الإمارات الدولية للإستثمار
٦	الأستاذ/ محمد حسن يوسف يوسف	غير تنفيذي	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠١٥/١٠/١٨	بنك الإستثمار القومى
٧	الأستاذة/ هيدى احمد كمال	تنفيذي	١٠	٢٠١٧/٣/٢٢	المساهمين الأفراد
٨	الأستاذ/ محمد إسماعيل عبدالغنى الدهان	مستقل	---	٢٠١٧/٣/٢٢	---

## رئيس مجلس الإدارة

رئيس مجلس الادارة غير التنفيذي مسئولاً بصفه رئيسية عن حسن اداء المجلس بشكل عام ويقع على عاتقه مسئولية ارشاد وتوجيه المجلس وضمان فاعليه ادائه ، ويجب ان يتحلى بالخبرة المطلوبه والكفاءات والصفات الشخصية التي تمكنه من الوفاء بمسئوليته بما في ذلك ما يلي :-

- التأكد من ان اتخاذ القرارات يتم على اساس سليم وبناءً على درايه شامله بالموضوع مع ضرورة التأكد من وجود اليه مناسبه لضمان فاعليه تنفيذ تلك القرارات في الوقت المناسب واسلوب متابعتها
- تشجيع النقاش والنقد وضمان امكانيه التعبير عن الاراء المعارضه ومناقشتها في اطار عمليه اتخاذ القرار .
- التأكد من التزام المجلس بانجاز مهامه على اكمل وجه بما يحقق افضل مصلحة للبنك مع ضرورة تجنب التعارض في المصالح .
- الحفاظ على روابط الثقة بين كافة اعضاء المجلس وخاصه بين الاعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين مع ضرورة تدعيم علاقه المجلس ككل بالادارة العليا بالبنك
- التأكد من اتاحة المعلومات الكافيه والدقيقه في الوقت المناسب لاعضاء المجلس والمساهمين .
- التأكد من فاعليه نظام الحوكمة المطبق لدى البنك وكذلك فاعليه اداء لجان المجلس .
- التأكد من قيام كل اعضاء المجلس باجراء التقييم الذاتي الذي يشمل مدى التزام العضو بواجبات وظيفته والاحتياجات اللازمة لرفع كفاءته وفقاً لما سيرد لاحقاً بالبنك ٢-٥.
- دعوة مجلس الادارة للانعقاد مرة كل شهر (تعليمات البنك المركزي المصري الصادرة في ٢٠ سبتمبر ٢٠١٨) ووضع جدول اعمال.



## مسئوليات والتزامات مجلس الإدارة

مجلس إدارة المصرف مسئولاً بشكل مطلق عن الإشراف على إدارة المصرف بوجه عام وينبغي أن يقوم المجلس بالوظائف

الرئيسية التالية لضمان فاعليته نشاط المصرف ولتدعيم نظام الحوكمة به:

- اعتماد التوجهات الإستراتيجية والأهداف الرئيسية للبنك والإشراف على تنفيذها والتأكد من نشرها بين العاملين بالبنك.
- اعتماد الهيكل التنظيمي وتحديد هيكل الصلاحيات والمسئوليات في البنك.
- اختيار كبار التنفيذيين من أعضاء الإدارة العليا بالبنك والإشراف عليهم واستبدالهم إذا لزم الأمر وذلك بعد أخذ رأى المسئول التنفيذى الرئيسى.
- الإشراف على الإدارة العليا بالبنك ومتابعة أداؤها ومسائلة الإدارة والحصول منها على شرح وتفسير واضح لموضوع المسائلة، وينبغي أن يتاح لأعضاء مجلس الإدارة كافة المعلومات المادية والهامة فى الوقت المناسب حتى يتمكنوا من تقييم أداء الإدارة.
- الإجتماع دورياً بالإدارة العليا وإدارة المراجعة الداخلية بالبنك لمراجعة ومناقشة السياسات المعمول بها ومتابعة التقدم فى خطوات تنفيذ أهداف البنك الإستراتيجية، ويتعين على أعضاء المجلس غير التنفيذيين الإجتماع سويماً بحضور رئيس المجلس مرة على الأقل سنوياً وبدون أعضاء المجلس التنفيذيين.
- الرقابة والإشراف على أعمال البنك، مع مراعاة آلا تضم مهام المجلس ممارسة الأعمال التنفيذية حيث يكون ذلك من اختصاص الإدارة العليا.
- رقابة وإدارة أى تعارض محتمل فى مصالح إدارة البنك، وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين بما فى ذلك إساءة استخدام أصول البنك وإساءة إستغلال عمليات الأطراف المرتبطة، بالإضافة إلى وضع قواعد تنظم ما يمكن لرئيس وأعضاء المجلس والعاملين بالبنك أن يتلقونه من هدايا. وينبغي أن يقوم المجلس بالإفصاح اللازم، بما فى ذلك الإفصاح للبنك المركزى المصرى، عن سياسات البنك المتعلقة بتجنب التعارض فى المصالح والمعلومات الخاصة بالمعاملات مع الأطراف المرتبطة.
- اعتماد سياسات الإفصاح ومراجعتها دورياً والإشراف على تنفيذها وذلك فى إطار أحكام القانون والمعايير الدولية.
- التقييم الدورى المستمر لكفاءة وفاعلية سياسة وممارسات الحوكمة والرقابة الداخلية بالبنك.

- نشر ثقافة الحوكمة بالبنك وتشجيع جميع العاملين والإدارة العليا على تطبيق ممارسات الحوكمة، بالإضافة إلى العمل على أن يقوم البنك بتشجيع عملائه على تطبيق قواعد الحوكمة في مؤسساتهم.
- الإدراك والفهم الواعي للبيئة الرقابية والقانونية التي تحيط بالبنك مع الإلتزام بالقوانين واللوائح والضوابط الرقابية وضرورة استمرار الحوار بين أعضاء المجلس والجهات الرقابية بما يحقق التفاهم المتبادل لوجهات النظر بغية تحقيق السلامة المالية للبنك.
- تخصيص الوقت الملائم والجهود المناسبة من كل الأعضاء لحسن انجاز المجلس لمهامه.
- الموافقة والتصديق على الإستراتيجيات والسياسات الخاصة بإدارة البنك للمخاطر، ومراجعتها دورياً وإعادة تقييمها، وكذلك الفهم الواعي للمخاطر التي يتعرض لها البنك ووضع حدود مقبولة لها والتأكد من اتخاذ الإدارة الخطوات اللازمة لتعريف وقياس ومتابعة المخاطر وفقاً للسياسات والإستراتيجيات الموضوعة.
- اعتماد للسياسات الخاصة بأسس إدارة تكنولوجيا المعلومات ومراجعتها دورياً وبالتحديد فيما يتعلق بتأمين سلامة وسرية المعلومات بالبنك.
- اعتماد السياسات الخاصة بالمرتبات والمكافآت ومراجعتها وإعادة تقييمها دورياً بما يتسق ومستوى المخاطر الذي يتعرض له البنك.
- أ- العمل دائماً على تحقيق مصالح المساهمين والعاملين والمودعين وأصحاب المصالح الأخرى وتجنب التعارض في المصالح والإمتناع عن اتخاذ أى قرار أو المشاركة فيه في حالة ظهور أية شبهة تعارض مصالح في مهام العضو أو التزاماته، مع بذل العناية الواجبة لتحقيق ذلك.
- ب- الإجتماع مرة كل شهر (تعليمات البنك المركزي المصري الصادرة في ٢٠ سبتمبر ٢٠١٨) ، بناءً على دعوة رئيس المجلس، أو كلما رأى رئيس المجلس مبرراً لذلك. وللمسئول التنفيذى الرئيسى بالبنك أن يطلب من رئيس المجلس دعوته للإعقاد على أن يكون مصحوباً بجدول الأعمال التي يرغب في عرضها.
- ت- لا يجوز أن يتغيب أى من أعضاء المجلس عن أكثر من ثلث جلسات المجلس خلال السنة، وإلا وجب على رئيس المجلس إخطار الجمعية العامة للبنك، لكي تتخذ ما تراه بشأن ذلك.

## العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي

تم تفويض الأستاذ/ محمد علي العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للمصرف "منفردًا" على النحو التالي:

- الحق في تمثيل (مصرف أبوظبي الإسلامي مصر - حالياً) (البنك الوطني للتنمية - سابقاً) والتوقيع نيابة عنه أمام الغير وأمام كافة الجهات والهيئات والمؤسسات والادارات الحكومية وغير الحكومية وكافة الجهات والمحاكم القضائية بمختلف انواعها ومصلحة الشهر العقاري والتوثيق وبكافة مأمورياتها ومكاتبها.
- تمثيل المصرف والتوقيع نيابة عنه علي كافة أنواع التصرفات للأصول والممتلكات المنقولة والعقارية والسيارات والاوراق المالية والاسهم والسندات بما فيها تصرفات ( البيع - والشراء - والتنازل - والايجار - والاستئجار - والاقراض - والرهون بكافة انواعها - وأصدار التوكيلات والغاءها ) واكتساب وتقرير كافة الحقوق والقيود والتأمينات العينية الاصلية والتبعية والتنازل عنها وشطبها والغاءها وحوالتها للغير بمقابل او بدون مقابل والتوقيع على كافة العقود مختلف انواعها والاوراق والمستندات والاقارات الخاصة بذلك سواء للمصرف أو للغير.
- تمثيل المصرف والحضور نيابة عنه في جميع القضايا والدعاوي التي ترفع منه أو عليه أمام جميع المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها والنيابات وله الحق بالتوقيع والاقرار نيابة عن المصرف بالتصالح وبالتنازل وبالتخالص وبالابراء لكافة الدعاوى والقضايا والبلاغات والشكاوي بمختلف أنواعها التي تقام من المصرف او عليه لدى جميع المحاكم والنيابات بكافة درجاتها ومسمياتها والمحضرين واقسام الشرطة ومكاتب الشهر العقاري ومأموريتها بمختلف انحاء الجمهورية واتخاذ ما يلزم من اجراءات التقاضي باسم المصرف وقبض جميع الحقوق والاموال والودائع من جميع خزائن الحكومه والبنوك والمحضرين وجميع خزائن المحاكم وغيرها والبريد و خزائن مصلحة ومكاتب الشهر العقاري والتوثيق وغيرها وجميع المبالغ المتحصله بمعرفة المحضرين والجهات الادارية الأخرى ودفع الرسوم والأمانات وتسويتها وصرف قيمتها والتنازل عن الحجوزات بأنواعها المختلفه وفي استلام صور العرائض والأحكام والأوامر والمستندات الرسميه والمزيلة بالصيغة التنفيذية وفي تحصيل وقبض قيمتها وفي طلب تنفيذها جبرا واداريا والتوقيع على طلبات الشهر العقاري بأنواعها والتنازل عنها.
- تمثيل المصرف والتوقيع نيابة عنه علي تأسيس الشركات بكافة أنواعها وإشهارها والتوقيع على عقود تأسيسها العرفية والرسمية أياً كانت وتعديلاتها وعلى كافة المستندات والإقرارات الخاصة بذلك ، وإنهاء إجراءات التأسيس لتلك الشركات بالهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة والهيئة العامة للرقابة المالية والغرفة التجارية والسجل التجارى ، وبفتح حسابات للشركات المؤسسة بالبنوك وتوقيع عقود الإيجار الخاصة بتلك الشركات ، وتمثيل تلك الشركات أمام الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة والهيئة العامة للرقابة المالية ومكاتب السجل التجارى والغرف التجارية والهيئة العامة للرقابة المالية وهيئة التأمينات الإجتماعية ومصالح الضرائب بجميع أنواعها ومأمورياتها ومكاتب التوثيق، وكذا تمثيل تلك الشركات أمام جميع الجهات المختصة حكومية أو غير حكومية .
- وله حق توكيل أو تفويض الغير في كل أو بعض ما ذكر من صلاحيات واختصاصات .
- تعيين أعضاء جدد باللجنة التنفيذية من رؤساء القطاعات بالبنك أو الرؤساء التنفيذيين للشركات المالية التابعة للبنك.
- تشكيل لجان الإشراف على كافة صناديق الإستثمار المؤسسة من جانب المصرف والخاضعة للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ . وذلك في ضوء صلاحيات وإختصاص مجلس إدارة مصرف أبوظبي الإسلامي - مصر ، بتشكيل لجان الإشراف على صناديق الإستثمار المؤسسة من قبل المصرف .



## أمين سر مجلس الإدارة

لمجلس إدارة البنك أمين سر يوافق المجلس على تعيينه للقيام بكافة أعمال إدارة سجلات ومحاضر ودفاتر المجلس، ويحضر اجتماعات المجلس ما لم يطلب منه الخروج من قاعة الاجتماع بالنسبة لموضوع محدد، و للأعضاء الاتصال به خلال الفترات التي تفصل بين اجتماعات المجلس. وأقر المجلس لأمين السر بالصلاحيات الواجبة للقيام بعمله. ويحذ أن يتجاوز عمل أمين السر المفهوم التقليدي له في القانون المصري والخاص بحضور الجمعية وتدوين المحضر، ويعمل كرابطة مستمرة بين الأعضاء وبينهم وبين البنك ومصدرا للمعلومات التي يطلبونها، ويتلقى أيضا التدريب المناسب والمطلوب لأداء مهامه على الوجه المرضى طبقاً للممارسات العالمية.

ومجلس إدارة البنك قام بتعيين أمين سر للمجلس – من ذوى الكفاءة وعلى دراية وفهم كاف بالأعمال المصرفية - وأعهد إليها بمسئولية " أمانة سر المجلس"، بحيث لا يقتصر دورها على تدوين محاضر اجتماعات المجلس بل يمتد ليشمل ما يلى على سبيل المثال لا الحصر:

- الإعداد لاجتماعات المجلس والموضوعات التي تطرح في الجلسة (الأجندة) وتحضير المعلومات والتفاصيل الخاصة بهذه الموضوعات وإرسالها إلى أعضاء المجلس في وقت كافى قبل الاجتماع.
- متابعة تنفيذ قرارات المجلس في اطار الآلية الموضوعية لهذا الغرض.
- حفظ وتوثيق كل ما يتعلق بقرارات المجلس والموضوعات المعروضة عليه. مع التأكد من حصول المجلس على المعلومات الهامة في وقت مناسب.
- التنسيق مع رئيس وحدة الإلتزام وكذلك كافة إدارات البنك لعرض نتائج أعمالها على المجلس.
- التنسيق مع كافة لجان المجلس بما يكفل الاتصال الفعال بين تلك اللجان ومجلس الإدارة.
- التنسيق مع لجنة الحوكمة والترشيحات في اطار إتاحة ما يلزم من معلومات لمساندة رئيس المجلس في عملية تقييم الأعضاء واللجان والمقترحات التي يقدمها المجلس للجمعية العامة فيما يخص اختيار أو استبدال أحد الأعضاء.
- العمل على أن يكون أعضاء المجلس على علم بأهم ما قد يستحدث من مسئوليات إشرافية أو قانونية نتيجة حدوث تطورات في عمليات / أنشطة البنك أو في الإطار القانونى الخاضع له، وذلك في حدود مسئوليته ودون تعارض مع دور الإدارات المعنية بهذه الموضوعات.
- تقديم المعلومات اللازمة عن البنك للأعضاء الجدد وتقديمهم لباقي الأعضاء.



لجان مجلس الإدارة

تشكيل اللجان

تاريخ الالتحاق بالمجلس	صفة العضو (تنفيذي / غير تنفيذي / مستقل)	إسم اللجنة				إسم العضو	مسلسل
		لجنة المرتبات والمكافآت والحوكمة والترشيحات*	لجنة المخاطر	اللجنة التنفيذية	لجنة المراجعة		
٢٠/٠٣/٢٠١٨	غير تنفيذي	عضو	رئيس			أ/ خليفة المهيري	١
٢٠/٠٣/٢٠١٨	تنفيذي		عضو	رئيس		أ/ محمد محمود علي	٢
٠٤/٠٥/٢٠١٦	غير تنفيذي		عضو		رئيس	أ/ فريد البليسي	٣
١٧/٠٤/٢٠١٤	غير تنفيذي	رئيس	عضو			أ/ محمد شوكي	٤
٢٠/٠٣/٢٠١٨	غير تنفيذي	عضو	عضو			أ/ براين بلتشر	٥
١٨/١٠/٢٠١٥	غير تنفيذي				عضو	أ/ محمد حسن يوسف	٦
٢٢/٠٣/٢٠١٧	تنفيذي			عضو		أ/ هيدي أحمد كمال	٧
٢٢/٠٣/٢٠١٧	مستقل				عضو	أ/ محمد الدهان	٨

\* وقد تقدم المصرف إلى البنك المركزي المصري بخطابه المؤرخ في ١٦ يناير ٢٠١٣ بدمج لجنتي "المرتبات والمكافآت" و"الحوكمة والترشيحات" لتصبح "لجنة الحوكمة والترشيحات والمرتبات والمكافآت" كما أجازت التعليمات.

سير اجتماعات مجلس الإدارة ولجانه:

جدول متابعة حضور أعضاء المجلس لاجتماعات المجلس واللجان واجتماعات الجمعية العامة:

مستسل	إسم العضو	مجلس الإدارة	لجنة المراجعة	اللجنة التنفيذية	لجنة المرتبات والمكافآت والحوكمة والترشيحات	لجنة المخاطر
١	أ/ خليفة المهيري	٦/٤			٢/١	٤/٣
٢	أ/ محمد محمود علي	٦/٦		٨/٤		٤/٤
٣	أ/ فريد البليبيسي	٦/٦	٤/٤			٤/٤
٤	أ/ محمد شوكي	٦/٥			٢/٢	٤/١
٥	أ/ براين بلتشر	٦/٣			٢/١	٤/٣
٦	أ/ محمد حسن يوسف	٦/٦	٤/٤			
٧	أ/ هيدي أحمد كمال	٦/٦		٨/٦		
٨	أ/ محمد الدهان	٦/٦	٤/٤			

ملاحظات :

(١) أ/ خليفة المهيري

- لجنة المخاطر انعقدت ١٨/٢/١٨ وعين فيها ٣/٦/١٨
- لجنة الحوكمة انعقدت ١٢/٢/١٨ وعين فيها ١٣/٥/١٨

(٢) أ/ براين بلتشر

- لجنة الحوكمة انعقدت ١٢/٢/١٨ وعين فيها ١٣/٥/١٨

(٣) أ/ محمد الدهان

- لجنة المراجعة إنعقدت في ٢٠١٨/٨/٨ وحضرها عبر الهاتف

## الجمعية العمومية

الجمعية العمومية هي أعلى سلطة للبنك، حيث تشمل جميع المساهمين، كلٍ منهم بحسب نسبة مساهمته. وتدار الجمعية العمومية بالأسلوب الذي يُمكن جميع المساهمين من التعبير عن آرائهم. وتفصح إدارة البنك عن موضوعات النقاش في أجندة الاجتماع بشفافية مطلقة وتشجع المساهمين على حضور اجتماع الجمعية العمومية.

خلال عام ٢٠١٨ تم دعوة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية المؤرخ ٢٠ مارس ٢٠١٨ وقد تم اتباع المتطلبات القانونية والتعليمات الرقابية، وتم الإخطار عن الاجتماع قبل مواعده وأخطره المساهمين وهيئة الرقابة المالية والبورصة المصرية من خلال الدعوات المرسلة بالبريد والإعلان في جريدتين، كما تم نشر الخبر على شاشات التداول بالبورصة المصرية. وتم ذلك من خلال الخطوات التالية:

- نشر الإخطار الأول والثاني بدعوة المساهمين بجريدتين رسميتين واسعتي الانتشار.
- تسليم جدول الأعمال والمذكرات المرتبطة بجدول الأعمال إلى المساهمين.
- تسليم دعوة الحضور ومرفقاتها إلى كل من الهيئة العامة للرقابة المالية، البورصة المصرية، شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، البنك المركزي المصري، مراقبي حسابات البنك، وذلك تنفيذاً لأحكام نص المادة ٤٤ من النظام الأساسي لمصرفنا.

وبقرار مجلس الإدارة مصرفنا بناء على اقتراح أحد المساهمين (بنك الاستثمار القومي) وبعد أخذ موافقة البنك المركزي المصري، لم تتم دعوة المساهمين لانعقاد الجمعية العامة غير العادية للعام ٢٠١٧ بشأن استمرارية المصرف كما تنص المادة ٦٩ من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ٨١ وذلك لاعتماد الجمعية العامة غير العادية للمصرف في ١٩ مايو ٢٠١٦ استمرار نشاط المصرف طوال فترة استمرار تجاوز الخسائر لنصف رأس المال لأي سنة مالية أخرى، رغم تجاوز الخسائر المرحلة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ نحو ٢,٧٥٠ مليون جنيه مصري من رأس المال المصدر والمدفوع".

ومن الجدير بالذكر أنه لم تتم دعوة الجمعية العامة غير العادية أيضاً بعد انتهاء ميزانية العام المنتهى في ٢٠١٧/١٢/٣١ لعدم تجاوز الخسارة نصف حقوق المساهمين، حيث تم تعديل المادة ٦٩ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بحيث تم تغيير الخسارة بدلاً من نصف رأس المال لتصبح نصف حقوق المساهمين ولم تتجاوز الخسارة في حقوق المساهمين في ميزانية العام المنتهى في ٢٠١٧/١٢/٣١ النصف.



## لجنة المراجعة

قامت لجنة المراجعة بتنفيذ الأعمال الموكلة إليها وفقاً لميثاقها المعتمد وأوفت بمسؤولياتها الإشرافية فيما يتعلق بالمصرف مع التركيز على التقارير المالية و وحدة نظام الرقابة الداخلية بالمصرف، و عمليات المراجعة الداخلية ومراقبي الحسابات ومدى فاعليتهم وتقييم أداءهم، و التزام المصرف باللوائح والقوانين وميثاق وقواعد السلوك المهني.

اللجنة مكونة من أعضاء غير تنفيذيين و يحضرها مسئولو الإلتزام والمراجعة الداخلية كمدعويين دائمين بالإضافة للمراجعين الخارجيين. علماً بأن التشكيل مازال لا يغطي متطلبات هيئة الرقابة المالية بوجود عضوين مستقلين بلجنة المراجعة، والمجلس بصدد البحث عن عضو مستقل آخر. آخر تشكيل للجنة:

الاسم	الصفة (تنفيذي – غير تنفيذي - مستقل)
الاستاذ / فريد فاروق عبدالكريم البليسي	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي – رئيس اللجنة
الاستاذ / محمد حسن يوسف	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي – عضو اللجنة
الاستاذ / محمد الدهان	عضو مجلس الإدارة مستقل من ذوى الخبرة - - عضو اللجنة

- انعقدت لجنة المراجعة ٤ مرات خلال العام ٢٠١٨ و تم عرض التقرير السنوي عن أعمال اللجنة لعام ٢٠١٧ والتقارير الدورية خلال ٢٠١٨ على مجلس الإدارة ولم تتضمن تقارير اللجنة ملاحظات جوهرية وجب معالجتها.
- تم مراجعة وتحديث ميثاق العمل الخاص بها واعتماده من المجلس بتاريخ ١٨/١٠/٢٠١٥، وتختص اللجنة بتطبيق ما جاء من اختصاصات كما وردت بالمادة ٢٧ من اللائحة التنفيذية من قانون البنك المركزي المصري رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ وما جاء بقواعد الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي المصري وما جاء بالمادة ٣٧ من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية الصادرة عن هيئة الرقابة المالية. وتقوم اللجنة بمساعدة مجلس الإدارة في المسئولية الإشرافية فيما يتعلق بالتقارير المالية، مراقبة نظام الرقابة الداخلية ومراقبة عملية الإلتزام بالقوانين والقواعد واللوائح.

قدمت اللجنة العديد من التوصيات خلال ٢٠١٨ و من أهمها نقل تبعيه رئيس قطاع المراجعة الداخلي اداريا الى الرئيس التنفيذي للبنك، و دعوة مسئول أمن المعلومات ورئيس إدارة مخاطر العمليات لإطلاع اللجنة علي الأحداث الهامة، و قيام قطاع المراجعة الداخلي بمراجعة الشركات التابعة للبنك بدءاً من عام ٢٠١٩.



## اللجنة التنفيذية

شكلها مجلس إدارة البنك من بين أعضائه التنفيذيين والعاملين بالبنك وفقاً للمادة ٨٢ من القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣، ويتولى مجلس الإدارة مهمة تعيين رئيس اللجنة التنفيذية ويكون عضواً تنفيذياً. وكان آخر تشكيل معتمد يتضمن كل من:

الوظيفة	الأسم
العضو المنتدب والرئيس التنفيذي	محمد محمود علي
رئيس المخاطر	هايدي أحمد كمال
رئيس الموارد البشرية	أحمد المدني
المدير التنفيذي للعمليات	زهير إدريس
رئيس قطاع التسويات الديون المتعثرة والأستثمارات المباشرة	أيمن ياسين
رئيس قطاع تكنولوجيا المعلومات	هشام مبروك
رئيس العمليات	محمد المصري
رئيس قطاع شركات الأعمال	رشا وفا
رئيس قطاع الخزانة وسوق المال	تامر شاهين
رئيس قطاع التجزئة المصرفية	أحمد عفت
رئيس قطاع الأعمال والشركات	محمد السيد
رئيس مخاطر الائتمان للتجزئة المصرفية	عمرو سند
رئيس قطاع إدارة الثروات والأصول	سامح خليل
رئيس قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة (SME)	احمد توفيق
رئيس مجلس إدارة شركة أبوظبي الإسلامي - شركة كابتال لترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية	زينب هاشم (عضو لا يحق له التصويت)

## اختصاصات اللجنة التنفيذية:

تقوم اللجنة التنفيذية بتنفيذ اختصاصاتها كما جاءت بالمادة (٢٩) من اللائحة التنفيذية لقانون البنك المركزي المصري، والتي نصت على:

- دراسة واتخاذ القرارات بشأن التمويل والتسهيلات الائتمانية في اطار الصلاحيات المخولة للجنة تطبيقاً لقواعد تقديم الائتمان التي يضعها البنك.
- دراسة واتخاذ القرارات بشأن المساهمات في رؤوس أموال الشركات في اطار الصلاحيات المخولة للجنة.
- ابداء الرأي في تعديل الهيكل التنظيمي والوظيفي للبنك واللوائح والنظم الخاصة بسير العمل فيه.
- مباشرة الصلاحيات المقررة في لوائح البنك. وتقوم أيضا اللجنة بتنفيذ المسؤوليات والواجبات التالية كما جاءت بميثاقها، حيث يتعين أن تأخذ اللجنة في اعتبارها، عند القيام بأعمالها، ما يلي فيما يخص:-
- الإشراف على الإدارة العليا بالبنك ومتابعة أدائها ومسائلها والحصول منها على شرح وتفسير واضح لموضوع المسئلة، وينبغي أن يتاح لأعضاء مجلس الإدارة كافة المعلومات المادية والهامة في الوقت المناسب حتى يتمكنوا من تقييم أداء الإدارة.
- الإجتماع دورياً بالإدارة العليا وإدارة المراجعة الداخلية بالبنك لمراجعة ومناقشة السياسات المعمول بها ومتابعة التقدم في خطوات تنفيذ أهداف البنك الإستراتيجية.
- رقابة وإدارة أى تعارض محتمل في مصالح إدارة البنك، وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين بما في ذلك إساءة استخدام أصول البنك وإساءة إستغلال عمليات الأطراف المرتبطة، بالإضافة إلى وضع قواعد تنظم ما يمكن لرئيس وأعضاء المجلس والعاملين بالبنك أن يتلقونه من هدايا.
- اعداد سياسات الإفصاح وسياسات البنك المتعلقة بتجنب التعارض في المصالح والمعلومات الخاصة بالمعاملات مع الأطراف المرتبطة ومراجعتها دورياً والإشراف على تنفيذها وذلك في إطار أحكام القانون والمعايير الدولية بما في ذلك الإفصاح للبنك المركزي المصري.

## لجنة المخاطر

تم إنشاء لجنة للمخاطر وتم اعاده تشكيلها بقرار مجلس الإدارة في ٨ أغسطس ٢٠١٧ من أعضاء المجلس التنفيذي وغير التنفيذيين ويحضر اجتماعاتها رئيس إدارة المخاطر كأمين سر اللجنة. وفي ٨ مايو ٢٠١٧ أصدر المجلس قراره بشأن أن يتم دعوة أعضاء مجلس الإدارة من غير أعضاء اللجنة لحضور بعض اجتماعات اللجنة نظرا لأهمية ما يتم عرضه ومناقشته بالاجتماعات. وكان آخر تشكيل معتمد يتضمن كل من:

الاسم	الصفة (تنفيذي – غير تنفيذي - مستقل)
أ/ خليفة المهيري	عضو مجلس إدارة - غير تنفيذي – رئيس اللجنة
أ/ محمد محمود علي	الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب - عضو
أ/ فريد البلبيسي	عضو مجلس إدارة - غير تنفيذي
أ/ محمد شوكي	عضو مجلس إدارة - غير تنفيذي
أ/ براين بلتشر	عضو مجلس إدارة - غير تنفيذي

تم إعداد وتحديث ميثاق العمل الخاص بها طبقا لتعليمات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي المصري واعتماده من المجلس بتاريخ ١٠/٩/٢٠١٥، وبالتالي تقوم الآن لجنة المخاطر بتنفيذ مهامها طبقا لما جاء بقواعد الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي المصري، وهي كما يلي:

- متابعة وظائف إدارة المخاطر بالبنك، كما تقوم اللجنة بمتابعة مدى الإلتزام بالإستراتيجيات والسياسات المشار إليها بالبند التالي أدناه من خلال التقارير المرسله لها من إدارة المخاطر. ومن جهة أخرى ترفع اللجنة تقارير دورية الى المجلس.
- ابداء الرأي في تقارير تصنيف ما يقدمه البنك من تمويل وتسهيلات ائتمانية لعملائه والمخصصات المقترح تكوينها لمقابلتها، وتقارير تقييم المساهمات في رؤوس أموال الشركات وعرضها على مجلس الإدارة مشفوعة برأيها فيها.
- تقوم اللجنة بتقديم مقترحاتها بشأن الإستراتيجيات والسياسات الخاصة بإدارة البنك للمخاطر (بما في ذلك الإستراتيجيات الخاصة برأس المال وإدارة السيولة ومخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر الإلتزام والسمعة وأية مخاطر أخرى قد يتعرض لها البنك) وعلى مجلس إدارة البنك الموافقة والتصديق عليها بعد إدخال ما يراه من تعديلات.



وتقوم أيضا اللجنة بتنفيذ المسئوليات والواجبات التالية كما جاءت بميثاقها، حيث يتعين أن تأخذ اللجنة في اعتبارها، عند القيام بأعمالها، ما يلي فيما يخص:-

احتياجها إلى تعاون ومساندة وظائف الرقابة الداخلية بالبنك و منها إدارة المخاطر، وعلى لجنة المخاطر النظر في التقارير الدورية الربع سنوية على اقل تقدير والمقدمة من إدارة المخاطر وملاحظات تقارير المراجعين الخارجيين للبنك أيضا والخاصة بالمخاطر لاتخاذ ما يلزم بشأن التحقق من صحة عمليات البنك وأدائه من خلال ما يلي:-

- أ- مراجعة التقارير المقدمة من مسئولى المراجعة الداخلية و إدارة المخاطر بصفة منتظمة والتي تتضمن أهم الملاحظات أو التجاوزات عن السياسات والإجراءات الموضوعة بالبنك بشأن إحكام الرقابة على الهياكل / العمليات المعقدة والمخاطر المصاحبة لتلك العمليات والخطة التصحيحية للالتزام بها.
- ب- تكون لجنة المخاطر مسئولة من التأكد من رفع تقارير إلى المجلس عن اختبارات التحمل (Stress Testing) الربع سنوية على أقل تقدير، على مستوى قطاعات النشاط الاقتصادي وعلى مستوى المحفظة الائتمانية على حد سواء.
- ت- يتعين على لجنة المخاطر الحصول على موافقة مجلس الإدارة على هيكل وظائف إدارة المخاطر ومهامها المحددة كما تعرضه الإدارة العليا للبنك والتي يقع على عاتقها تلك المسئولية.
- ث- رفع تقارير بالملاحظات إلى المجلس وبالنتائج التي يتم الوصول إليها بما يتمشى مع المسئوليات التي وردت بالميثاق

واجتمعت اللجنة أربع مرات خلال ٢٠١٨ و قد تم مناقشه و موافقه التالي:

- تعديلات سياسه الائتمان
- تعديلات ميثاق لجنه المخاطر
- اخر تطورات محفظه البنك متضمنه استراتيجيه بشأن كل قطاعات الصناعة
- اخر تطورات الشركات عاليه المخاطر و استراتيجيه التعامل معها.
- اخر مستجدات تطبيق IFRS

تمت مناقشة المخاطر بالتفصيل مع الوثائق الداعمة المقدمة للأعضاء. تبقى مخاطر مصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر مقبولة من دون أي مشاكل رئيسية و سوف يواصل المصرف رصد الوضع الاقتصادي والسياسي.



## لجنة الحوكمة والترشيحات والمرتبات والمكافآت

شكلها مجلس الإدارة تضم في عضويتها ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين ويحضر اجتماعاتها رئيس الموارد البشرية (إذا كان الموضوع المطروح خاص بلجته المرتبات والترشيحات) ورئيس الحوكمة كمدعويين دائمين ورئيس الحوكمة هي أمينة سر اللجنة. وكان آخر تشكيل معتمد يتضمن كل من:

### آخر تشكيل للجنة:

الاسم	الصفة (تنفيذي – غير تنفيذي - مستقل)
الأستاذ/ محمد شوكي	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي – رئيس اللجنة
الأستاذ/ خليفة المهيري	عضو مجلس إدارة - غير تنفيذي
الأستاذ/ براين بلتشر	عضو مجلس إدارة - غير تنفيذي

تم إعداد ميثاق العمل الخاص بها طبقاً لتعليمات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي المصري واعتماده من المجلس بتاريخ ١٣ مايو ٢٠١٤، وتقوم اللجنة بتنفيذ مهامها طبقاً لما جاء بقواعد الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي المصري، وهي كما يلي:

- تقديم مقترحات لمجلس الإدارة فيما يتعلق بترشيح الأعضاء المستقلين وكذلك تقديم مقترحات بشأن تعيين أو تجديد عضوية أو استبعاد أحد الأعضاء.
- تكون اللجنة مسؤولة مباشرة عن تحديد مكافآت كبار التنفيذيين بالبنك وتقديم مقترحاتها بشأن مكافآت أعضاء المجلس على أن يشمل ذلك كافة المعاملات المالية بما فيها المرتبات والبدلات والمزايا العينية وأسهم التحفيز وأي عناصر أخرى ذات طبيعة مالية أخذاً في الاعتبار الأهداف المرتقب تحقيقها.
- مراجعة معايير الاختيار، وعدد المناصب التنفيذية وعدد الموظفين المطلوبين من قبل البنك؛ والموافقة على القوى العاملة الإجمالية للبنك، بناء على التقارير المقدمة من الرئيس التنفيذي مع الأخذ في الاعتبار المشورة من مكتب استشاري مستقل ومعروف، إذا لزم الأمر.
- ضرورة الإهتمام بوظائف الرقابة الداخلية بالبنك (إدارة المخاطر وإدارة الإلتزام والمراجعة الداخلية) من حيث الإثابة وتحدد وفقاً لما تم تحقيقه من أهداف دون الإخلال باستقلاليتهم.

وتقوم أيضا اللجنة بتنفيذ المسئوليات والواجبات التالية كما جاءت بميثاقها، حيث يتعين أن تأخذ اللجنة في اعتبارها، عند القيام بأعمالها، ما يلي فيما يخص:-

### الحوكمة والترشيحات

- التقييم الدورى لنظام الحوكمة بالبنك. ويتضمن ذلك تشكيل لجان المجلس واعمالها.
- اقتراح ما هو ملائم من تغييرات على سياسات الحوكمة المعتمدة من مجلس الإدارة.
- إعداد تقرير عن حوكمة للبنك ككل بصفه دورية.
- مراجعة التقرير السنوى للبنك وبالأخص فيما يتعلق ببنود الإفصاح وغيرها من البنود التى تخص الحوكمة.
- دراسة ملاحظات تفتيش البنك المركزى المصرى على نظام الحوكمة وأخذها فى الإعتبار.
- حفظ وتوثيق ومتابعة التقارير الخاصة بتقييم أداء المجلس ككل واعضائه.
- وضع خطة لتتابع أعضاء مجلس الإدارة.
- عضوية لجان المجلس، بالتشاور مع رئيس المجلس ورؤساء هذه اللجان حسب الاقتضاء
- تعيين وإعادة التعيين لمجالس إدارات الشركات التابعة الرئيسية والاستراتيجية والشركات التابعة التى يسيطر عليها البنك بالشكل المناسب.
- ضمان استقلال الأعضاء المستقلين والمستشاريين المعينين فى لجان المجلس فى جميع الأوقات
- مراجعة بانتظام هيكل وحجم وتكوين مجلس الإدارة والمهارات والمعرفة والخبرة المطلوب توافرها فى أعضاء المجلس
- التأكد من وجود خطة تتابع تضمن وجود بدائل مؤهلة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين الآخرين ، مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات والفرص التى تواجه البنك، وما هى المهارات والخبرات اللازمة لأعضاء المجلس و كبار التنفيذيين فى المستقبل.
- المراجعة المستمرة لاحتياجات البنك من الكفاءات القيادية بهدف ضمان استمرار قدرة فريق العمل على المنافسة بشكل فعال فى السوق.

### المرتبات والمكافآت

- تتولى اللجنة تحليل نتائج دراسة ومراجعة مستوى المرتبات الممنوحة من البنك ومقارنتها بالمؤسسات الأخرى للتحقق من قدرة البنك على استقطاب أفضل العناصر والاحتفاظ بها، مع إمكانية الإستعانة برئيس الموارد البشرية ودعوته لحضور اجتماعات اللجنة.
- تكون اللجنة مسئولة عن إعداد سياسات واضحة ومكتوبة فيما يخص المرتبات والمكافآت بالبنك ويتم مراجعتها دورياً وإعادة تقييمها بما يتماشى مع مستوى المخاطر الذى يتعرض له البنك، ويتم الموافقة عليها بالإجماع مع إيضاح الأسس القائمة عليها ويتعين أن يقوم المجلس بالتصديق عليها ويتم الإفصاح عن تلك السياسات متضمناً الإفصاح عن القيمة الإجمالية لما يتقاضاه العشرون أصحاب المكافآت والمرتبات الأكبر فى البنك مجتمعين، وعلى أن يشمل ذلك المرتبات والبدلات والمزايا العينية وأسهم التحفيز وأية عناصر أخرى ذات طبيعة مالية.



- يتم أخذ أهداف البنك طويلة الأجل في الاعتبار لدى وضع سياسات المرتبات والمكافآت وبالأخص عدم ربط مكافآت أعضاء لجان المجلس والإدارة العليا للبنك بأهداف قصيرة الأجل فقط.
- عند اقتراح مكافآت أعضاء المجلس غير التنفيذيين (بما فيها بدلات حضور اللجان) يؤخذ في الاعتبار مشاركتهم الفعلية في المجلس مع عدم ربطها بأداء البنك قصير الأجل.
- إمكانية التحكم في حجم الأجور المتغيرة بحيث لا تحد من قدرة البنك على تدعيم القاعدة الرأسمالية.
- تحديد حجم الأجور المتغيرة، مع إمكانية وضع حد أقصى لها، وطريقة توزيعها على إدارات البنك بناءً على حجم المخاطر التي يتعرض لها وخاصة مخاطر السيولة ورأس المال المطلوب لتغطية تلك المخاطر.
- في حالة منح مكافآت في صورة أسهم أو حقوق ملكية، يجب أن تكون وفقاً للمستوى الوظيفي، مع وضع حد أدنى للحيازة وفترة الإحتفاظ بتلك الأدوات.
- بالنسبة للعاملين الذين يكون لوظائفهم أثر كبير على مستوى المخاطر، ينبغي أن تعكس أجورهم المتغيرة مستوى أداء البنك والمخاطر التي تعرض لها وأن يتم تحديدها بصفة دورية لمدة لا تزيد عن سنة، وصرافها وفقاً لمعايير قياس الأداء المحددة من قبل البنك.
- التوصية لمجلس الإدارة ببدلات حضور جلسات مجلس الإدارة وبدالات الحضور لأعضاء اللجان بالبنك وأي من الشركات التابعة له، حسب الاقتضاء.
- التوصية لمجلس الإدارة بمجمع المكافأة السنوية عندما يكون خارج نطاق الميزانية التي وافق عليها مجلس الإدارة. في حالة وجوده ضمن الميزانية المعتمدة، فاللجنة حق الموافقة على مجمع المكافأة السنوية.
- ضمان عدم مشاركة أى عضو في الإدارة التنفيذية أو من ذوي الصلة في تحديد البدلات الخاصة بهم
- أن تكون اللجنة على علم بشأن التغيير الجوهري في سياسة المكافآت والمزايا للموظفين داخل البنك
- رفع تقارير بشأن أي مسائل يحيلها إليها الرئيس أو المجلس، وذلك في أول اجتماع تالي بعد إتخاذ اللجنة لقرارها.

واجتمعت اللجنة مرتان خلال ٢٠١٨ و تم عرض تقارير اللجنة على مجلس الإدارة ولم تتضمن تقارير اللجنة ملاحظات جوهرية وجب معالجتها.

### اللجان الإدارية:

ولمساعدة الرئيس التنفيذي على مراقبة وتوجيه العمليات بالبنك، فقد تم تشكيل العديد من اللجان الداخلية في الأقسام الإدارية المختلفة وتضم هذه اللجان أعضاء من الإدارات المختلفة من ذوي الخبرات المطلوبة وتلتقي هذه اللجان بشكل منتظم لمراجعة أنشطتها ومراقبة ما يستجد من أعمال.

وتتضمن هذه اللجان، لجنة الموارد البشرية، التظلمات، السياسات، تقنية المعلومات، إدارة الاستثمار، لجنة العمليات، الرقابة على مخاطر العمليات، لجنة الأصول والخصوم، لجنة المخصصات ولجنة المشتريات.





#### ٤- لجنة سياسات المخاطر CPC

أعضاء اللجنة:	الهدف الرئيسي للجنة:
<ul style="list-style-type: none"> <li>- الرئيس التنفيذي (رئيس اللجنة)</li> <li>- رئيس المخاطر (نائب رئيس اللجنة)</li> <li>- رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد</li> <li>- رئيس الخدمات المصرفية للأفراد</li> <li>- رئيس ائتمان الخدمات المصرفية للأفراد</li> <li>- رئيس مخاطر الخدمات المصرفية للأفراد</li> <li>- رئيس الخدمات المصرفية العقارية - قطاع الشركات</li> <li>- رئيس الخدمات المصرفية للشركات</li> <li>- رئيس مجموعة إدارة الائتمان</li> <li>- رئيس قطاع تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة</li> </ul>	<p><b>توافق اللجنة على:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- الموافقة على المعاملات عالية القيمة للبنك وفقًا لجدول الموافقات.</li> <li>- مراقبة جودة ومخصصات محفظة الائتمان</li> <li>- إدارة محفظة الائتمان الخاصة بالبنك</li> <li>- مراجعة واعتماد مخاطر الائتمان وغيرها من المخاطر والتوصية بعرضها على مجلس الإدارة للموافقة عليها</li> <li>- العمليات الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة و / أو الكيانات ذات الصلة.</li> <li>- مخاطر التحديد عن نطاق ميثاق اللجنة</li> <li>- مراجعة محفظة الائتمان بصفة دورية لتقييم مدى التوافق مع استراتيجية الائتمان المعتمدة وقبول المخاطر</li> </ul>

#### ٥- لجنة إدارة الديون المتعثرة

أعضاء اللجنة:	الهدف الرئيسي للجنة:
<ul style="list-style-type: none"> <li>- الرئيس التنفيذي للعمليات</li> <li>- المدير المالي</li> <li>- رئيس المخاطر</li> <li>- رئيس إدارة الديون المتعثرة</li> </ul>	<p><b>وتستعرض اللجنة ما يلي:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- دراسة ما تم التوصل إليه من اتفاقات وما هو قيد الإعداد مع العملاء المتعثرين.</li> <li>- حالة الاحكام الصادرة لصالح البنك.</li> </ul>

#### ٦- لجنة المسؤولية الاجتماعية المؤسسية

أعضاء اللجنة:	الهدف الرئيسي للجنة:
<ul style="list-style-type: none"> <li>- الرئيس التنفيذي للعمليات</li> <li>- رئيس العلاقات المؤسسية</li> <li>- رئيس الشريعة</li> <li>- رئيس الشؤون القانونية</li> <li>- رئيس التسويق الاستراتيجي</li> <li>- رئيس الخدمات المصرفية للشركات</li> <li>- رئيس الخدمات المصرفية للأفراد</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- وتختار اللجنة حالات المسؤولية الاجتماعية المؤسسية التي سيركز عليها المصرف، فضلاً عن استراتيجية إعداد الأهداف والأهداف الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية المؤسسية</li> </ul>

٧- لجنة مراقبة مخاطر العمليات BRCC

أعضاء اللجنة:	الهدف الرئيسي للجنة:
<ul style="list-style-type: none"> <li>- الرئيس التنفيذي</li> <li>- رئيس العمليات والتكنولوجيا</li> <li>- رئيس المراجعة الداخلية و مراجعة المخاطر</li> <li>- رئيس مراجعة المخاطر</li> <li>- رئيس العمليات</li> <li>- رئيس الخدمات المصرفية للشركات</li> <li>- رئيس الخدمات المصرفية للأفراد</li> <li>- مدير التجزئة المصرفية</li> <li>- رئيس الإلتزام</li> <li>- رئيس مخاطر التجزئة المصرفية</li> <li>- مدير مخاطر العمليات</li> <li>- مدير عمليات التجزئة المصرفية</li> <li>- رئيس تكنولوجيا المعلومات</li> <li>- رئيس الرقابة الداخلية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- مراجعة تقارير التقييم الذاتي لمراقبة المخاطر "ركسا"</li> <li>- مراجعة جميع القضايا التي أثيرت في تقارير المراجعة وخطط العمل التصحيحية، والتأكد من إغلاق كافة النقاط المعلقة الواردة بتقرير المراجعة</li> <li>- مراقبة وتعزيز الضوابط الضعيفة والمخاطر في مختلف المجالات في البنك.</li> <li>- وتشمل المراجعات جميع الوحدات المصرفية وتعالج مخاطر التشغيل والائتمان.</li> </ul>

٨- لجنة التظلمات

أعضاء اللجنة:	الهدف الرئيسي للجنة:
<ul style="list-style-type: none"> <li>- الرئيس التنفيذي للعمليات</li> <li>- رئيس الادارة الشرعية</li> <li>- رئيس الشؤون القانونية</li> <li>- رئيس الموارد البشرية</li> <li>- رئيس الخدمات المصرفية للأفراد</li> <li>- رئيس الإلتزام</li> </ul>	<p><b>وتستعرض اللجنة:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- جميع التظلمات التي يرفعها الموظفون وتقدم توصيات إلى الرئيس التنفيذي لاتخاذ القرار النهائي مع اتخاذ الإجراء المناسب. واعتمادا على طبيعة التظلم، يتم إحالته إلى الإدارة القانونية و / أو المراجعة و / أو الموارد البشرية للتحقيق إذا لزم الأمر</li> </ul>

٩- لجنة تكنولوجيا المعلومات وأمن المعلومات ولجنة تحديد أولويات تكنولوجيا المعلومات

أعضاء اللجنة:	الهدف الرئيسي للجنة:
<ul style="list-style-type: none"> <li>- رئيس العمليات والتكنولوجيا</li> <li>- رئيس المجموعة للعمليات والتكنولوجيا</li> <li>- رئيس تكنولوجيا المعلومات</li> <li>- رئيس أمن المعلومات</li> <li>- رئيس الإلتزام</li> <li>- رئيس مخاطر العمليات</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- وتقوم اللجنة بمراجعة واعتماد جميع سياسات تكنولوجيا المعلومات وأمن المعلومات.</li> </ul>

## ١٠- هيئة الفتوى والرقابة الشرعية:

هي جهاز مستقل عن مجلس إدارة مصرف أبوظبي الإسلامي - مصر أو جهازه الإداري، تتشكل من فقهاء متخصصين في فقه المعاملات المالية والمصرفية الإسلامية، ويتم تعيين أعضاء الهيئة من قبل الجمعية العمومية للمصرف بترشيح من مجلس الإدارة.

وتتضمن مهام الهيئة إصدار الفتاوى المتعلقة بنشاط البنك والتأكد من توافق النشاط مع الشريعة الإسلامية وتقديم تقريراً سنوياً لمجلس إدارة المصرف تبين فيه خلاصة رأيها في مدى الالتزام الشرعي للمصرف، ويجب قراءة هذا التقرير مع تقرير مراقبي حسابات المصرف في اجتماعات الجمعية العامة لمساهمي البنك، وينشر مع القوائم المالية السنوية التي يتم نشرها في الصحف، ويطلع معها في التقرير المالي السنوي، ويعرض على الموقع الإلكتروني للمصرف، وتتكون الهيئة من :

- الدكتور - عبد الستار أبو غدة - رئيس الهيئة
- الدكتور - حسين حامد حسان - نائب رئيس الهيئة
- الدكتور - محمد عبد الحليم عمر - عضو
- الدكتور - أسيد الكيلاني - مستشاراً شرعياً خارجياً للهيئة

واجتمعت الهيئة الشرعية عدة اجتماعات اصدرت فيها الهيئة عددا من الفتاوى والقرارات الخاصة بأعمال وأنشطة المصرف. وفيما يلي أهم الأعمال والمهام التي قامت بها الهيئة:

١. تحويل معظم الموجودات (الأصول) إلى موجودات متوافقة مع الشريعة وما بقى منها اتخذت الإجراءات لحصرها في محفظة خاصة لحساب المساهمين ومعالجتها وفقاً لأحكام الشريعة، أما التمويلات الجديدة فتتم وفقاً للضوابط الشرعية.
٢. مراجعة واعتماد نماذج العقود والمستندات الخاصة ببعض المنتجات الجديدة التي سيتم اتاحتها للعملاء مستقبلاً وذلك بما يوافق مبادئ الشريعة الإسلامية، ومتطلبات المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
٣. العمل على إيجاد صيغ شرعية بديلة لاستثمارات الخزينة، وإلى أن يتم ذلك، سيتم تجنب الاستثمارات غير المتوافقة مع الشريعة في المحفظة الخاصة المشار إليها أعلاه.
٤. إصدار القوائم المالية للسنة المالية الحالية وفقاً للمصطلحات المتفق عليها مع مبادئ الشريعة الإسلامية باستثناء أذون الخزينة لحين إيجاد بديل شرعي لها.



## البيئة الرقابية

### نظام الرقابة الداخلية

هي العملية التي يتم بمقتضاها مراقبة ومراجعة كافة أنشطة وعمليات البنك بشكل مستمر من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا وجميع اللجان المشكلة بالبنك وكافة العاملين على اختلاف مستوياتهم بإعتبارهم جزء من منظومة الرقابة الداخلية بالبنك.

ناقشت لجنة المراجعة أية وقائع خاصة بالمخاطر والرقابة الداخلية التي تم رفعها من قبل إدارة المراجعة الداخلية و مراجعة المخاطر، كما ناقشت أهم الاحداث الخاصة بإدارة الرقابة الداخلية ومخاطر العمليات وشكاوي العملاء الهامة.

قدمت اللجنة توصيات وقرارات متعددة لتعزيز الرقابة الداخلية. كما تمت متابعة تنفيذ هذه التوصيات بشكل دوري وذلك بالتنسيق مع رئيس المراجعة، مقرر وأمين سر اللجنة.

تم مناقشة واعتماد السياسه الجديده و تبعية الرقابه الداخليه.

### مسئوليات مجلس الإدارة والهيكل التنظيمي

قام مجلس إدارة البنك بإنشاء وأعتقاد الهيكل التنظيمي بشكل يخدم العمل الرقابي ، فضلاً عن تحقيقه من إضطلاع الإدارة العليا بتحديد وقياس ومتابعة ورقابة المخاطر المحيطه بكافة الأنشطة والمنتجات المصرفية التي يتعامل عليها المصرف ومن قيامها بمراجعة نظام الرقابة الداخلية بفاعلية وبشكل دوري، وإعتقاد ومراجعة إستراتيجيات الأعمال والسياسات المدعمة لذلك النظام، مع وضع إطار للمخاطر وتحديد الحدود الأمانة للأنشطة الرئيسية لأعمال البنك.



ضمان توافر نظام للرقابة الداخلية يتمتع بالكفاية من خلال الإضطلاع بالمسئوليات التالية :-

- **إعتماد ومتابعة تفعيل وتحديث الهيكل التنظيمى لكافة إدارات البنك بحيث يتضمن مايلي:**
  - شمول الهيكل التنظيمى لكافة إدارات البنك مع تحديد خطوط الاتصال لكل وظيفة.
  - الإدراك الكامل للهيكل التنظيمى للمجموعة المصرفية ككل ( البنك وشركاته التابعة), مع ضرورة تفهم كافة المخاطر القانونية والتشغيلية لضمان الرقابة الفعالة للمجموعة ككل.
  - تدرج السلطات والمسئوليات ورفع التقارير.
  - تحديد الواجبات والمسئوليات التى تكفل توفير مستوى فعال من الرقابة.
  - التأكد من تطبيق مبدأ الرقابة الثنائية ( إشراك فردين من العاملين بحد أدنى) فى كل نشاط.
  - التأكد من الفصل بين الوظائف المتعارضة فى كافة الانشطه.
- **إعتماد وتحديث الاستراتيجيات والسياسات التى يجب أن تتضمن بحد أدنى إجراءات عمل مناسبة كما تتضمن:-**
  - إعتماد الاستراتيجيات والسياسات الواضحة عند تكوين هيكل تنظيمى جديد.
  - تحديد الحدود والصلاحيات والاستثناءات لكافة الموافقات الصادرة لتوفير قدر من التنوع فى محفظة البنك.
  - التحديد الدقيق لإتجاه المخاطر.
  - تحديد سياسة للتسعير.
  - وضع إجراءات لتحديد وقياس, ورقابة, ومتابعة المخاطر المختلفة.
  - تحديد الأنشطة والقطاعات المستهدفه ومعايير المخاطر المقبولة المتعلقة بها.
  - وضع الإجراءات الكفيلة بمواجهة مختلف المشاكل والظروف غير المواتية.
- **بالنسبة للعمليات أو الهياكل التنظيمية المعقدة التى يقوم بها أو يتعامل معها البنك , يتعين أخذ مايلي فى الإعتبار لضمان فاعلية الرقابة عليهما:**
  - وجود آلية مركزية واضحة وموثقة لإعتماد تلك الهياكل والرقابة عليها وكذلك عند تكوين كيانات قانونية جديدة تابعة
  - القدرة على توفير معلومات دقيقة تتعلق بهيكل البنك أو المجموعة ككل من حيث النوع , الخصائص , وهيكل الملكية , وطبيعة الانشطة وذلك بالنسبة لكل كيان قانونى تابع على حده.
  - إدراك ما يفرضه تعقد وتداخل هيكل البنك أو المجموعة من مخاطر بما فى ذلك غياب الشفافية , كذلك مخاطر التشغيل الناتجة عن الهيكل التنظيمى المعقد خاصة من الناحية القانونية.



- التقييم والمراجعة والإعتماد الدورى المستمر لكفاءة وفاعلية السياسات والإجراءات الخاصة بالرقابة الداخلية ومناقشتها مع الإدارة العليا للبنك.
- يقع على عاتق مجلس الإدارة المسئولية في ضمان قيام الإدارة العليا بوضع نظام ملائم وفعال للرقابة الداخلية بما في ذلك تدعيم وظيفة المراجعة الداخلية للقيام بواجباتها بصورة كافية كما يجب عليه متابعة الإجراءات التصحيحية التي تم التوصية بها من قبل لجنة المراجعة والإدارة العليا بشأن تفعيل ملاحظات المراجعين الخارجيين والداخليين ومفتشى البنك المركزى المصرى بشأن تقييم نظام الرقابة الداخلية.
- التحقق من أن كافة المنتجات / العمليات- خاصة الجديدة- ومايرتبط بها من مخاطر قد تم تحديدها وتقييمها على مستوى كل من الوحده المصرفية والمجموعة ككل ومدى ملائمتها للهيكل التنظيمى وانها قد تم الموافقة عليها من مجلس الإدارة أو من ينوب عنه.
- التأكد من وجود نظام معلومات فعال يضمن كفاءة التقارير الصادرة من وإلى مجلس الإدارة وتوافر المعلومات الهامة في الوقت المناسب إلى كافة المستويات الإدارية بالهيكل التنظيمى.

### مسئوليات الإدارة العليا

- تطبيق الإستراتيجيات المعتمدة من مجلس الإدارة والتأكد من فاعليتها وإقتراح تطويرها.
- إتخاذ الخطوات والسياسات والإجراءات المناسبة لتحديد , وقياس , ومتابعة , ومراقبة المخاطر وتخفيفها وذلك بعد إعتمادها من مجلس الإدارة.
- التحقق من أن نظام الرقابة الداخلية يغطى كافة العمليات المصرفية بشكل مستمر.
- التأكد من كوادرمؤهلة من ذوى الخبرة والمهارات الفنية الضرورية في كافة أنشطة وخطوط أعمال البنك والاهتمام بالتدريب المستمر والفعال لصقل الخبرات.
- التحقق من إتزام كافة العاملين بالبنك بكل الإجراءات للرقابة الداخلية وبالتعليمات الصادرة عن البنك المركزى المصرى والجهات الرقابية الأخرى.

رفع التوصيات لمجلس الإدارة بشأن ما يتعلق بالتغيرات المطلوبة في الهيكل التنظيمى أو في السياسات لتيسير تسلسل عمليات في إطارالألتزام بمبادئ الحوكمة وكذا التغيرات الجوهرية في حجم وأتجاه المخاطر وأثر ذلك على الإيرادات والسلامة المالية للمؤسسة.

## إدارة المراجعة الداخلية

مهمة قطاع المراجعة الداخلية ومراجعة المخاطر هي تحسين وحماية قيمة المصرف عن طريق تقديم تأكيدات موضوعية ومبنية على المخاطر واستشارات ورؤية مستقبلية. يساعد قطاع المراجعة الداخلية ومراجعة المخاطر المصرف في تحقيق أهدافه من خلال طرح منهج عملي ومنظم لتقييم وتحسين فاعلية الحوكمة وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة

يتولى رئيس قطاع المراجعة الداخلية الإشراف على قطاع المراجعة الداخلية ومراجعة المخاطر. يخضع قطاع المراجعة مباشرة من خلال لجنة المراجعة إلى مجلس الإدارة وذلك لضمان الاستقلالية والحياد. يتبع رئيس قطاع المراجعة الداخلية ومراجعة المخاطر مهنيًا إلى لجنة المراجعة وإداريًا إلى الرئيس التنفيذي.

يشمل نطاق المراجعة الداخلية ومراجعة المخاطر فحص وتقييم كفاية وفاعلية حوكمة المصرف، وعمليات إدارة المخاطر ونظام الرقابة الداخلية به، بالإضافة إلى درجة جودة الأداء في إنجاز المسؤوليات المعينة وصولاً إلى الأغراض والأهداف المحددة للمصرف.

دور إدارة المراجعة	نطاق عملها	هل هي إدارة دائمة بالشركة أم شركة مراجعة خارجية خاصة	مسئول المراجعة الداخلية / أو شركة المراجعة الخارجية الخاصة	دورية التقارير
الرقابة الداخلية	تعمل على تزويد الإدارة بوسائل مستقلة لمراقبة وتقييم بيئة الرقابة الداخلية في المصرف، مع تركيز خاص على المخاطر الجوهرية بما في ذلك مخاطر الاحتيال والأمور المتعلقة بالحوكمة. عند قيام قطاع المراجعة الداخلية بمهامه، فإنه من المفهوم أن ذلك لا يعفي الإدارة من مسؤوليتها المتعلقة بتحديد، والمحافظة على الرقابة الفاعلة على المخاطر في الأعمال التجارية والعمليات	إدارة دائمة	مسئول المراجعة الداخلية	- باستمرار من خلال تقارير مراجعة الفروع والإدارات - التقارير التي يتم رفعها للجنة المراجعة ربع سنوياً
السلامة المالية	تزويد مجلس الإدارة من خلال لجنة المراجعة بوسائل تعطي تأكيدات معقولة عن مدى صحة و مصداقية البيانات المالية للمصرف مراجعة عينة من البيانات المالية وكذلك التقارير التي يتم إرسالها للبنك المركزي الربع سنوية قبل صدور القوائم المالية	إدارة دائمة	مسئول المراجعة الداخلية	- التقارير التي يتم رفعها للجنة المراجعة ربع سنوياً

<p>- باستمرار من خلال تقارير مراجعة الفروع والإدارات - التقارير التي يتم رفعها للجنة المراجعة ربع سنوياً</p>	<p>مسئول المراجعة الداخلية</p>	<p>إدارة دائمة</p>	<p>تزويد الإدارة بوسائل مستقلة لدراسة واستعراض أنشطته محدده وإجراء تحريات نتيجة مخالفات أو أعمال خاطئة سواء داخلية أو خارجيه</p>	<p>مراجعات خاصه</p>
<p>- باستمرار من خلال تقارير مراجعة الفروع والإدارات - التقارير التي يتم رفعها للجنة المراجعة ربع سنوياً</p>	<p>مسئول المراجعة الداخلية</p>	<p>إدارة دائمة</p>	<p>تحديد فرص خفض التكاليف وعرض التوصيات على الإدارة لاتخاذ اللازم</p>	<p>خفض التكاليف</p>
<p>- الخطة السنوية التي يتم اعتمادها من لجنة المراجعة</p>	<p>مسئول المراجعة الداخلية</p>	<p>إدارة دائمة</p>	<p>استقطاب والحفاظ على موظفين من ذوي الخلفية و الخبرة الملائمة و المؤهلات المطلوبة ، وذلك للتأكد من أن الإدارة لديها موظفين بمؤهلات مهنيه كمراجعين محترفين، والقيام بتزويدهم بالتدريب المناسب لرفع كفاءتهم وقدراتهم. كذلك إعداد موظفين من ذوي الخبرات الذين يمكن إسنادهم إلى إدارات أو أقسام أخرى بالمصرف</p>	<p>الموارد البشرية</p>

- قام مجلس الإدارة بقبول استقالة الأستاذ/ عمرو عبد الحليم مرسي سامي، رئيس قطاع المراجعة الداخلية و مراجعة المخاطر و تعيين الأستاذ/ محمد يحيى أحمد محمود حسن خلفاً له في ٢٠١٨/١٢/١١.



## إدارة المخاطر

تختص إدارة مخاطر الائتمان باعتماد سياسات وأنظمة تحدد العوامل المختلفة التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على التسهيلات الائتمانية التي تُمنح لعملاء مصرف أبوظبي الإسلامي-مصر، بالإضافة إلى تحديد الحد الأقصى للمخاطر المقبولة وطرق التعامل معها مع الحصول على اعتماد الأطراف المفوضة لهذه المخاطر علماً بأنه يتم توجيه سياسات وإجراءات منح الائتمانيات ورصدها من جانب لجنة السياسات الائتمانية (CPC).

وعليه، تعمل الإدارة على دراسة عملاء البنك بناءً على معايير ائتمانية تقليدية تمثل جزءاً لا يتجزأ من سياسة الائتمان المعمول بها. وفي هذا الصدد، تعد الخطوة الأولى في هذه العملية هي تحديد ودراسة القطاعات العاملة في السوق المصري للوقوف على القطاعات المستهدفة (السوق المستهدفة) ومن ثم اختيار القطاعات التي تنطوي على إمكانات نمو محتملة خلال الأعوام اللاحقة لهذه الدراسة مع الحذر والحيطه، أما الخطوة الثانية فتتمثل في دراسة القطاعات غير المستهدفة للأعمال وأخيراً تحديد القطاعات التي يحظر التعامل معها.

ويكون الإعلان عن نتائج هذه الدراسة بعد الحصول على موافقة رئيس إدارة المخاطر والرئيس التنفيذي ورئيس إدارة مخاطر المجموعة، ومن ثم تقوم إدارة تمويل الشركات بتحديد القطاع المستهدف للتعامل معه.

يتم تحديد المعايير المقبولة على مستوى العميل الواحد من خلال دراسة عدد الشركات التي تعمل في هذه القطاعات وذلك لتحديد المعايير الأساسية التي يجب أن تتوافر في العملاء والدائنين حيث تستند هذه المعايير إلى ما يلي: معايير السوق المستهدفة ومعايير قبول المخاطر.

### ١- وتتضمن معايير السوق المستهدفة المعايير التالية:

- المعايير الداخلية المرتبطة بالتصنيف الائتماني للشركات من خلال برنامج وكالة «موديز» للتقييم المخاطر بالإضافة إلى تصنيف قطاع صناعة العملاء من خلال القطاع المستهدف.
- المعايير المتعلقة بالأداء الإداري للشركة والتي تشمل على سبيل المثال عدد سنوات النشاط وتقييم محاسبي الشركة والقسم الإداري بها.
- معايير السوق: هي المعايير التي تتعلق بالحصة السوقية لنشاط العميل.
- المؤشرات المالية للعميل مثل هامش الربح الإجمالي ومؤشرات السيولة والرافعة المالية وخدمة الدين وقدرته على تحقيق الربح.
- تصنيف العملاء في إطار شركات محفظة الائتمان من حيث حجم المبيعات.

## ٢- أما معايير قبول المخاطر فتتضمن المعايير التالية:

- تحديد المنتجات والحد الأقصى المسموح به للعميل.
- الحد الأقصى من التسهيلات المباشرة وغير المباشرة للتعامل مقارنة بصافي قيمة الشركة والحد الأقصى للتمويل للتسهيلات المتوسطة وطويلة الأجل بحيث تكون شروط المنح علي قدم المساواة مع التسهيلات الممنوحة من قبل بنوك التعامل الأخرى.
- الحد الأقصى من التسهيلات المباشرة مقارنة بإجمالي التسهيلات المباشرة الممنوحة إلى العميل من بنوك التعامل الأخرى.
- الشرط العام للمنح هو المنح بالعملات المحلية والأجنبية.
- الشروط والمعايير المتعلقة بمعدل دورات الحساب للتسهيلات الممنوحة.
- القواعد العامة للشروط التي يجب مراعاتها من قبل الشيكات آجلة السداد.
- الحد الأدنى من الربحية المتوقعة للعميل.

تتلقي إدارة مخاطر الائتمان الضوء الأخضر من جانب إدارة تمويل الشركات لتقييم الموافقة المبدئية للتعامل مع العميل وتقييم حجم الأعمال بعد النظر في الاحتياجات الفعلية للعميل بناء على البيانات المالية مع الالتزام بما سبق ذكره من معايير. وفي حالة الانحراف عن أي من المعايير المحددة، يجب الحصول على موافقة موثقة. وبناءً على ما تقدم، يتم اتخاذ قرار إما بمنح العميل التسهيلات المطلوبة أو عدم منحه. وفي حالة الموافقة على منح العميل، يجب إجراء دراسة ائتمانية كاملة للعميل بما في ذلك دراسة السوق والتحليل المالي وتحليل المخاطر وتحليل العوامل الرئيسية لنجاح الشركة وتقارير التقصي...إلخ. وبناءً عليه، يتم الحصول على توقيعات هيئة الموافقة وفقاً لسياسة البنك الائتمانية المعمول بها.

## إدارة الالتزام

مجلس إدارة المصرف على دراية كافية بمخاطر الالتزام، والتي تتمثل في احتمال التعرض لخسائر مالية أو ما قد يؤثر على سمعة المصرف نتيجة عدم الالتزام بالقوانين السارية الواجب اتباعها وكذلك اللوائح والضوابط الصادرة عن الجهات الرقابية، حيث إنه من المحتمل أن يعاني المصرف بسبب عدم الالتزام بالقوانين والمعايير المفترض اتباعها.

لذا وضعت الإدارة العليا سياسات فيما يتعلق بوظيفة الالتزام، يتم الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة بالإضافة إلى الحصول على موافقة البنك المركزي المصري على تعيين مسئول الالتزام، وتم احاطة كل العاملين في البنك بهذه السياسات ويقوم مسئول الالتزام بتقديم تقاريره مباشرة إلى لجنة المراجعة بالمصرف أو إلى مجلس الإدارة.

وللتأكيد على ضرورة تواجد وظيفة إلتزام دائمة وفعالة لدى المصرف، وللتأكد من استقلالية مسئول الإلتزام ولتمكينه من الاتصال المباشر مع لجنة المراجعة والمجلس، لذا يقوم مسئول الإلتزام:

- برفع تقارير أعمالهم إلى لجنة المراجعة و/ أو إلى مجلس الإدارة.
- التأكد من أن تنفيذ معاملات المصرف من خلال إطار متكامل يحتوى على كافة التعليمات الداخلية والخارجية.
- إبلاغ رئيس / مدير الإلتزام بتقصير أى مدير أو موظف في واجباته نحو عملية الإلتزام بالقوانين أو اللوائح .. إلخ.
- متابعة فاعلية تصويب أوجه القصور في عملية الإلتزام بشكل مستمر.
- إبلاغ العاملين على وجه السرعة في حالة إجراء أى تغيير بالقواعد أو التعليمات السارية بشأن العمليات والأنشطة.

#### ويمثل الاتى أهم مهام وظيفة الإلتزام:

- متابعه دائمة لمدى إلتزام المصرف بالقوانين الملزمة واللوائح والضوابط الرقابية بما في ذلك نظم وسياسات الحوكمة الواجب اتباعها، وفي حالة وجود أية ملاحظات فإنه من الضروري الإقرار عنها إلى المستوى المعنى من الإدارة ولجنة المراجعة.
- تلقى بلاغات العاملين بالبنك عن الممارسات غير المشروعة أو غير الأخلاقية في مكان العمل والتحقيق فيها وحماية المبلغين .WHISTLEBLOWING
- قياس التأثير المتوقع في حالة حدوث أية تغيرات على الإطار القانونى الذى يخضع له المصرف.
- التأكد من توافق أية منتجات واجراءات يستحدثها المصرف مع القوانين والقواعد الرقابيه السارية.



## أدارة الحوكمة

لدى المصرف إدارة للحوكمة تعمل على مساعدة الإدارة على توطيد وارساء مبادئ الحوكمة، ومتابعة تطبيقها وزيادة فاعليتها، وتبعتها الفنية والتقريبية للجنة الحوكمة و مجلس الإدارة.

ويتمثل دور إدارة الحوكمة على سبيل المثال فيما يلي:

- مراقبة مدى توافر المبادئ والعناصر الأساسية التي تساعد على تطوير وتحسين الأداء بالمصرف بما يساهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية المحددة من قبل مجلس الإدارة.
- مراقبة تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية وثقافة الحوكمة في كافة أعمال وأنشطة المصرف.
- تحسين وتطوير الإطار العام ومبادئ العمل بالمصرف من خلال ميثاق قواعد السلوك المهني مع تحديد مسؤوليته الاجتماعية تجاه العاملين والمجتمع ككل.
- مراقبة تطبيق سياسة تجنب تعارض المصالح على كافة العاملين بالمصرف.
- العمل على تطبيق مفهوم الشفافية والوضوح والعدالة في التعامل مع جميع المساهمين.
- العمل على وضوح العلاقات فيما بين مجلس الإدارة وأصحاب المصالح.
- وضع أدلة الحوكمة الداخلية للمصرف وصياغة السياسات الداخلية المختلفة التي تنظم العلاقة بين كافة العاملين، وكذلك المساهمة في إعداد التقرير عن مدى التزام المصرف بحوكمة الشركات.

## مراقب الحسابات

يتبع المصرف الآلية التالية عند تعيين مراقب حساباته وممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة، مع العمل على ضمان استقلاليته في أداء أعماله.

- تقوم لجنة المراجعة بمناقشة السير الذاتية لمراقبي الحسابات المستقلين ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة ، ومن ثم يتم ترشيح اثنين ورفع مقترح لمجلس الادارة للموافقة
- يقوم مجلس الادارة بمناقشة القرار وفي حالة الموافقة يتم رفع الامر للجمعية العامة العادية للاعتماد
- تقوم الجمعية العامة العادية بالموافقة على تعيين مراقبي الحسابات وتحديد انعابهما.

كما تقوم لجنة المراجعة بمناقشة السادة مراقبي الحسابات في ملاحظاتها ، ان وجدت وكذا رد الادارة على تلك الملاحظات و متابعة تنفيذ الاجراءات التصحيحية في حالة تطلب الامر ذلك، كما تقوم لجنة المراجعة بالاجتماع مع السادة مراقبي الحسابات او من يمثلهم وذلك في عدم وجود إدارة البنك لمناقشتهم في تقريرهم ومدى استقلاليتهم في أداء أعمالهم .

## دور لجنة المراجعة

قامت لجنة المراجعة باقتراح تغيير السادة مراقبي الحسابات ايرنست أند يونج و مكتب المحاسبون المصريون - ايجاك و تعيين السادة (مكتب برايس واتر هاوس كوبرز PWC و مكتب مصطفى شوقي - Mazars) للسنة المالية ٢٠١٨ و تم عرض الاقتراح علي مجلس الإدارة.

يتم الاجتماع مع مراقبي الحسابات بدون حضور اعضاء الادارة التنفيذية للمصرف لمناقشة اهم الموضوعات وكذلك الاطمئنان على سير عملية المراجعة على الوجه الامثل وبدون اى معوقات.

ناقشت اللجنة تقرير ملاحظات السادة مراقبي الحسابات لعام ٢٠١٧

الاستخدام الأمثل لنتائج أعمال المراجعين الداخليين والخارجيين ووظائف الرقابة الداخلية بالبنك :

لضمان تحقيق نظام فعال للحوكمة بالبنك، يقوم مجلس الإدارة بالتعاون مع ومساندة المراجعين الداخليين والخارجيين وكذلك وظائف الرقابة الداخلية بالبنك (إدارة المخاطر وإدارة الالتزام وإدارة المراجعة الداخلية)، حتى يتسنى لكل من المجلس والإدارة العليا حسن استخدام نتائج أعمال هذه الإدارات وتلافي ما جاء من ملاحظات بتقارير المراجعين الخارجيين، هذا وقد وافق البنك المركزي على عدم قيام البنك بالدعوة لعقد جمعية عمومية غير عادية باستمرار البنك في ممارسة نشاطه. بعد انتهاء ميزانية العام المنتهى في ٢٠١٧/١٢/٣١ لعدم تجاوز الخسارة نصف حقوق المساهمين، حيث تم تعديل المادة ٦٩ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بحيث تم تغيير الخسارة بدلاً من نصف رأس المال لتصبح نصف حقوق المساهمين ولم تتجاوز الخسارة في حقوق المساهمين في ميزانية العام المنتهى في ٢٠١٧/١٢/٣١ النصف.

علاقة المجلس بالمراجعين الخارجيين للبنك:

أسهم كل من المجلس والإدارة العليا للبنك في تعزيز دور المراجعين الخارجيين، وتم التأكد من أن القوائم المالية التي تعكس أداء البنك في كافة النواحي الهامة وتوضح مركزه المالي الحقيقي، ويتم الاتصال المباشر بين المراجعين الخارجيين ولجنة المراجعة بالبنك وذلك بحضورهم اجتماعات اللجنة وإرسال التقارير مباشرة لها. وقام أعضاء لجنة المراجعة بالاجتماع مع المراجعين الخارجيين بدون حضور الإدارة التنفيذية للمصرف خلال العام ٢٠١٨. وتأكدت لجنة المراجعة من السادة مراقبي الحسابات علي اتساق القوائم المالية المعدة للنشر في ٢٠١٧/١٢/٣١ و الربع سنوية خلال ٢٠١٨ مع بيانات القوائم المالية و قواعد النشر الصادرة عن البنك المركزي المصري.

## الإفصاح والشفافية

يبين المصرف كيفية الإفصاح من خلال الوسائل المختلفة عن معلومات الشركة المالية التي تهم المساهمين وأصحاب المصالح، مثل قوائمها المالية السنوية والدورية وتقارير مراقب الحسابات السنوية والدورية، وكذلك تقرير مجلس الإدارة والسياسات المحاسبية والموازنات التقديرية وطرق تقييم الأصول وتوزيعات الأرباح.

### الإفصاح والشفافية:

يقوم المصرف بالإفصاح والشفافية ويتيح العديد من الطرق وقنوات الاتصال التي يمكن من خلالها تداول معلومات مثل التقارير السنوية وموقع البنك الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي على الانترنت والتقارير الموجهة إلى الجهات الرقابية. هذا ويقوم البنك بالإفصاح عن المعلومات الآتية:

- هيكل وتكوين مجلس إدارة البنك
- مسئوليات المجلس وخبراته ومؤهلاته
- هيكل الملكية الخاص بالبنك
- الهيكل التنظيمي للبنك وعلى سبيل المثال: الهيكل العام للوظائف، قطاعات العمل، الشركات التابعة وذات المصلحة المشتركة ولجان المجلس
- ميثاق سلوكيات العمل لدى البنك وسياسة سرية المعلومات
- سياسة حماية المبلغ whistleblowing
- سياسات البنك فيما يتعلق بتعارض المصالح وتعاملات الداخلين والمعاملات مع الأطراف المرتبطة.
- سياسة البنك الخاصة بممارسات الحوكمة
- سياسات البنك الخاصة بالمرتبات والمكافآت، متضمناً الإفصاح عن القيمة الإجمالية لما يتقاضاه العشرون أصحاب المكافآت والمرتبات الأكبر في البنك مجتمعين، ويشمل ذلك المرتبات والبدلات والمزايا العينية واسهم التحفيز وأية عناصر أخرى ذات طبيعة مالية.
- السياسات الخاصة بالمسئولية الاجتماعية للبنك وما تم بشأنها
- طريقة تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بالبنك
- تقارير مجلس إدارة البنك ولجنة المراجعة
- مكافآت السادة أعضاء مجلس الإدارة
- تقرير مراقبي الحسابات عن الميزانية والحسابات الختامية
- أنعاب مراقبي الحسابات
- التبرعات للأغراض الاجتماعية التي تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية تحت رقابة وإشراف الهيئة الشرعية للبنك،



- المعلومات الداخلية التي تتضمن أهداف الشركة ورؤيتها وطبيعة نشاطها وخطط الشركة وإستراتيجيتها المستقبلية: في إطار أهداف ورؤية وإستراتيجيات المصرف فإنه يركز على تقديم مجموعة واسعة ومبتكرة من الحلول المالية الحديثة والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية لعملائه من الشركات والأفراد ، وتم استحداث بنية تحتية متطورة وتجديد لشبكة الفروع الـ ٧٠ المنتشرة على مستوى محافظات الجمهورية من خلال فريق عمل من ذوي الكفاءات. ولتحقيق التكامل في الخدمات المصرفية أنشأ مصرف أبوظبي الإسلامي - مصر عدة شركات مالية غير مصرفية مثل شركة أبوظبي الإسلامي كابيتال مصر، وشركة أدليس للتأجير التمويلي ، وشركة لإدارة الأصول ، وشركة مصرف أبوظبي الإسلامي للاستثمار
- ونجح مصرف أبوظبي الإسلامي- مصر في تأسيس منصة للبيع بالتجزئة والشركات الصغيرة والمتوسطة لخدمة العملاء في مختلف القطاعات وتقديم الخدمات التمويلية على المدى المتوسط و الطويل. كل هذه الإجراءات مكنت البنك من بناء محفظة مصرفية تركز على قاعدة واسعة من الشركات ذات الريادة المحلية والعالمية العاملة في السوق المصرية.
- بالإضافة إلى ما سبق ذكره فتأتي منتجات الأصول والخصوم وخدمات الخزانة التي يقدمها البنك من خلال فريق عمل ملتزم بأعلى معايير الجودة في مجال خدمة العملاء، حيث يعمل بمصرف أبوظبي الإسلامي - مصر فريقاً مدرباً يضم أكثر من ٢٣٠٠ موظف، يعملون عن كثب لطرح المزيد من الخدمات والمنتجات المصرفية التي تلبي احتياجات العملاء والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال ٧٠ فرع و ٢٩ وحدة تمويل للمشروعات متناهية الصغر منتشرة في كافة أنحاء الجمهورية.
- يلتزم البنك بنشر ملخص واف لتقرير مجلس الإدارة وللقوائم المالية السنوية والإيضاحات المتممة لها وتقرير مراقبي الحسابات وملاحظات الهيئة عليها ( - إن وجدت - ) وعلى أن تكون جميعها بخط مقروء - في صحيفتين يوميتين مصريتين صباحيتين واسعتي الانتشار كلاهما باللغة العربية وذلك قبل موعد انعقاد الجمعية العامة بواحد وعشرين يوماً على الأقل ولا يجوز الدعوة لانعقاد الجمعية العامة للتصديق على القوائم قبل تسليمها مستوفاة للهيئة وإدارة البورصة، علي أن يشمل هذا النشر القوائم المالية المستقلة والمجمعة.
- فإذا أجرت الجمعية العامة للبنك أي تعديلات علي تلك القوائم يلتزم البنك بنشر بيان بتلك التعديلات والقوائم المالية المعدلة خلال أسبوع من تاريخ اعتماد الجمعية العامة للقوائم المالية و في ذات الصحيفتين.
- ويكون النشر للقوائم المالية ربع السنوية والتقارير المرتبطة بها والمشار إليها أعلاه علي الموقع الإلكتروني للبورصة ولمدة ثلاثة أيام علي الأقل على أن يتم إخطار البورصة خلال أسبوع من تاريخ الانتهاء من إعدادها.
- نظم رفع الكفاءات والتدريب والإثابة والرعاية للعاملين بها.
- لدى المصرف سياسة حصرالإحتياجات التدريبية باخر كل عام و بناءا عليه يتم وضع الخطة التدريبية. ويحرص البنك على توفير الميزانية المطلوبة لتغطية تلك الخطة، حيث تم تخصيص مبلغ أربعة عشر مليون جنيه مصرى كميزانية تدريب لعام ٢٠١٨.

➤ هياكل الملكية بالشركات الشقيقة والتابعة للمصرف في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

م	اسم الشركة	نوعها	عدد اسهم مساهمة البنك في الشركة	نسبة مساهمة البنك
١	أديليس للتأجير التمويلي ADILEASE	تابعة	٩,١٦٠,٢٩٩	%٩٥,٨٠
٢	أبوظبي الإسلامي كابيتال لترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية ( ADIB CAPITAL )	تابعة	٤,٨٧٥,٠٠٠	%٩٢,٨٦
٣	القاهرة الوطنية للاستثمار والأوراق المالية	تابعة	٦,٧٩٨,٦١١	%٦٤,٧٥
٤	القاهرة الوطنية لتداول الأوراق المالية	تابعة	٩٢,٣٢٠	%٤٦,١٦
٥	الوطنية للتجارة والتنمية ( انتاد )	تابعة	١,٨٧٥,٦٣١	%٤٠,٠٠
٦	اسيوط الاسلامية الوطنية للتجارة والتنمية	تابعة	٢,٤٣٠,٦٥٧	%٤٠,٠٠
٧	الاسكندرية الوطنية للاستثمارات المالية	تابعة	٤٧٢,٣٤٠	%٩,٠٤
٨	الوطنية للزجاج والبللور	تابعة	٨١٢,٥٢٥	%٥,٤٢
٩	أبوظبي الإسلامي للاستثمار العقاري ADIB Properties	تابعة	١٢,٥٠٠	%٥,٠٠
١٠	أبوظبي الإسلامي لإدارة محافظ الأوراق المالية وصناديق الاستثمار ADIB INVEST - تحت التأسيس -	تابعة	٤,٩٠٠,٠٠٠	%٩٨,٠٠
١١	أورينت للتأمين التكافلي - مصر	شقيقة	٣,٠٠٠,٠٠٠	%٢٠,٠٠

➤ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وعقود المعاوضة.

لا يوجد بالنسبة للشركات التابعة والشقيقة عقود معاوضه خلال ٢٠١٨

➤ تتولى إدارة المخاطر بالبنك تحديد وقياس ومتابعة ورقابة تعرضات البنك للمخاطر بالإضافة لتحديد اتجاهاتها وتطورها وكذا المشاركة في تقييم استراتيجية المحفظة وإعداد تقارير تشمل كل أنواع المخاطر بالبنك (سواء على مستوى المجموعة ككل أو على مستوى كل محفظة على حدة، وكذلك على مستوى كل نشاط)، أخذاً في الاعتبار درجة / احتمالية التداخل بين المخاطر المختلفة مثل التداخل بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق وكذا بين مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل وبما يتوافق مع المستوى الإجمالي المقبول للمخاطر والمحدد من قبل مجلس الإدارة، كما يتعين توافر ما يلي:



- سياسات وإجراءات عمل وحدود لإدارة المخاطر تتفق مع طبيعة وحجم أنشطة البنك وإستراتيجيته مع مراعاة متابعتها وأتخاذ اللازم لدى حدوث أى تجاوزات عنها، على أن يتم اعتمادها ومراجعتها وتقييمها بصفة دورية من قبل لجنة المخاطر ومجلس الإدارة، كما يلزم وجود إدارات أو وحدات مستقلة لكل نوع من المخاطر الرئيسية (الائتمان بما فيها التجزئة المصرفية، السوق، التشغيل،... الخ) تابعة لقطاع المخاطر محدد بها سلطات ومسئوليات ومهام القائمين عليها مع التأكيد على الفصل بين اختصاصات كل من المهام الرقابية والمهام التنفيذية لتلافي حدوث تضارب في المصالح.
- نظام فعال لرقابة وتحليل المخاطر أخذاً في الأعتبار طبيعة نشاط وحجم عمليات البنك بهدف تقييم مختلف أنواع المخاطر حيث يجب أن يتضمن ما يلي:-
- تحديد كافة أنواع المخاطر سواء القابلة و/ أو غير القابلة للقياس في شكل كمى مع تحديد عناصر الخطر الداخلى والخارجى.
- التنوع في محفظة الائتمان وقيام مجلس الإدارة باعتماد وتفعيل حدود لمخاطر التركز على مختلف المستويات سواء على مستوى قطاعات النشاط المختلفة، أو وفقاً للأجال، أو فئات التصنيف، أنواع التسهيلات ... الخ.
- المراجعة الدورية للمحفظة بغرض التحقق من جودة المحفظة الائتمانية ومدى كفاية المخصصات وأن تلك الجودة تتفق مع السياسة المعتمدة من مجلس إدارة البنك، ومستوى المخاطر المقبول، والحدود والأنشطة المستهدفة.

#### المخالفات والأحكام الصادرة على الشركة خلال العام وذلك من خلال الجدول التالى

مسلسل	الأحكام والمخالفات والغرامات المفروضة على الشركة خلال العام	إيضاحات
١	لا توجد غرامات تتعلق بمخالفات لقانون سوق المال ولائحته التنفيذية وقواعد القيد خلال العام	-
٢	اجمالى عدد ١٠ احكام بالزام المصرف بسداد مبلغ إجمالى وقدره ١٢٢٠.٨٥٩ جم (مليون ومائتان وعشرون الف وثمانمائة وتسعه وخمسون جنهما) ولا توجد غرامات او مخالفات قائمة	عبارة عن : عدد ٥ دعاوى عماليه (رصيد اجازات ، مهلة اخطار ، فروق معاش مبكر) و عدد ٥ دعاوى يخص عملاء فرعى جرجا وصان الحجر (تلاعب فى حسابات العملاء)
٣	لا توجد مخالفات أو غرامات مفروضة تتعلق بقانون البنك المركزى المصرى ولائحته التنفيذية أو لقواعد الحوكمة خلال العام	-



## علاقات المستثمرين

تم إنشاء ادارة علاقات المستثمرين وهي وظيفة إستراتيجية مستقلة تهدف الي تنشيط وتوطيد العلاقة مع المستثمرين الحاليين والمرتبين وتوفير الإفصاح والشفافية اللازمين مما يكون له اثر إيجابي علي زيادة ثقة المتعاملين مع البن وأبرز ما يقوم به مسئول علاقات المستثمرين خلال العام :

- التواصل مع المستثمرين عبر أدوات الإتصال المختلفة مثل الموقع الإلكتروني وإعداد تقرير مجلس الادارة الذي يعرض علي المساهمين في الجمعية العامة .
- إعداد تقرير الإفصاح وإعداد صفحات علاقات المستثمرين علي الموقع الإلكتروني وتحديثها بصفة مستمرة
- تعريف السوق بالأعضاء الجدد في مجلس الادارة أو الادارة العليا.
- تنظيم المعلومات الصادرة من البنك طبقاً لقواعد الإفصاح المعمول بها .
- التواصل مع المحللين الماليين والمستثمرين وتوفير المعلومات اللازمة

### علاقة مجلس إدارة البنك بالمساهمين:

يقوم مجلس إدارة البنك بفتح قنوات اتصال مع المساهمين لضمان فاعلية الحوار والتأكد من وصول وجهات نظر مساهمي البنك لأعضاء مجلس الإدارة فيما يتعلق باستراتيجيات البنك، وقد عقد المجلس لقاء مع كبار المساهمين وصغار المساهمين والأعضاء غير التنفيذيين من خلال الجمعية العمومية لحثهم على المشاركة الفعالة في الاجتماعات وللتعرف على آرائهم ووجهات نظرهم بشأن استراتيجيات البنك.

ويتم الإفصاح للجمعية العامة عن عمليات البنك الهامة / الجوهرية كالمعاملات مع الأطراف ذوي الصلة ان وجدت. وكان من أهم نقاط أجندة الاجتماع الجمعية العمومية مايلي:

- تعيين مراقبي حسابات وتحديد أتعابهما
- اعتماد تبرعات عام ٢٠١٧ والترخيص بتبرعات جديدة لعام ٢٠١٨ وحدودها
- الترخيص بإبرام عقود معاوضة
- احاطة الجمعية العامة بالإجراءات التصحيحية لتصويب المؤشرات المالية في حالة انخفاض حقوق المساهمين عن رأس المال المدفوع
- أدوات الإفصاح

## التقرير السنوي

يقوم المصرف بنشر صور من التقرير السنوي والقوائم المالية للمساهمين قبل انعقاد الجمعية العامة بمدة كافية بغرض إتاحة الفرصة للمساهمين لدراستها ومناقشة أداء البنك مع رئيس مجلس الإدارة وبقية أعضاء المجلس خلال الاجتماع. مع إعطاء المساهمين حق التصويت في اجتماع الجمعية العامة شخصياً أو عن طريق تفويض مساهم آخر للتصويت نيابة عنه. كما يصدر تقريراً سنوياً باللغتين العربية والإنجليزية يضم ملخص لتقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية بالإضافة إلى كافة المعلومات الأخرى التي تهم المساهمين والمستثمرين الحاليين والمرتبين وأصحاب المصالح الآخرين.

## تقرير مجلس الإدارة

يتم إعداد تقرير مجلس الإدارة والذي يرفق بالقوائم المالية ويعرض علي الجمعية العامة للمساهمين ويرسل للجهات الرقابية في المواعيد المحددة طبقاً للقانون والتعليمات الرقابية في هذا الشأن.

## تقرير الإفصاح

يتم إعداد تقرير إفصاح ربع سنوي يرسل الي البورصة المصرية والهيئة العامة للرقابة المالية في المواعيد المحددة وفقاً لقواعد القيد والشطب.

## تقرير الاستدامة

### خطة استمرارية العمل:

قام البنك بوضع سياسة للتأكد من استمرارية العمل في حالات الطوارئ BCP أو في حالة حدوث أي عوائق تحول دون العمل في ظروفه الطبيعية، هذا وقد تم اجراء الاختبارات اللازمة برفع حالة الطوارئ بالبنك وتم التأكد من نجاح فاعلية السياسة الموضوعة.

وبناء عليه فقد وفر البنك أماكن بديلة مجهزة لتوفير المناخ المناسب لاستمرار العمل بدون انقطاع للوظائف الأساسية ووضع خطة بديلة للوظائف المساندة. هذا وتم أيضا تنفيذ تعليمات البنك المركزي المصري على جميع الفروع بشأن تداعيات الأحداث في الفترة الحالية وكذا تنفيذ كافة التوجيهات والتعليمات الأمنية المستمرة لمجابهة أي أحداث مفاجئة غير متوقعة خلال المرحلة الراهنة في إطار الإجراءات الوقائية والاحترازية.

## سياسة تتابع السلطة Succession Planning

لدى المصرف سياسة تتابع السلطة حيث تتم عملية إختيار العناصر المعنية عن طريق معايير محددة و يتم تقييم تلك العناصر من قبل شركات متخصصة في هذا المجال. يقوم ايضا المصرف بتدريب و تطوير تلك العناصر عن طريق خطة تطوير منفردة لكل عنصر استعدادا لإنضمامهم في حالة وجود وظائف ادارية اعلى من وظائفهم الحالية. كما تهدف هذه السياسة لإعداد كوادر مصرفية قادرة على تحمل المسؤولية في المستقبل لمواجهة أى ظروف طارئة مثل ( خلو وظيفة - بلوغ سن المعاش - الاستقالات المفاجئة... الخ )

## الموقع الالكتروني

قام البنك بتحديث موقعه باللغتين العربية والإنجليزية على شبكة الإنترنت بإضافة بيانات مفصلة للمساهمين عن حوكمة المصارف والبيانات المالية والإفصاح عن معلومات أخرى هامة، مثل رأس مال البنك المرخص به ورأس المال المصدر والمدفوع وفقا لأخر تقرير مالي وذلك بالإضافة إلى نشر قرارات الجمعية العامة العادية التي إنعقدت بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١٨.

كما يقوم مصرف أبوظبي الإسلامي - مصر بإصدار نشرات دورية داخلية "ADINews" بالإضافة إلى بيانات صحافية عن أهم أخبار وإنجازات المصرف في المجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. هذا وحصد مصرف "أبوظبي الإسلامي - مصر" العديد من الجوائز العالمية خلال عام ٢٠١٨، وذلك تقديرا وتتبجعا لإنجازاته المحققة وجهوده المبذولة بمختلف القطاعات، حيث قامت أهم الكيانات المالية العالمية بتكريم المصرف بعدد من الجوائز الدولية والإقليمية، ونسردا فيما يلي:

### ➤ جائزة مجلة جلوبال فاينانس العالمية

- أفضل مؤسسة مالية إسلامية في مصر لعام ٢٠١٨

### ➤ جوائز مجلة بانكر أفريقيا

- أفضل مصرف إسلامي في شمال أفريقيا ٢٠١٨
- أفضل مصرف إسلامي في مجال التجزئة في شمال أفريقيا ٢٠١٨
- أفضل مصرف إسلامي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في شمال أفريقيا ٢٠١٨
- أفضل مصرف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر ٢٠١٨

### ➤ جوائز مجلة إسلاميك بيزنس أند فاينانس

- أفضل مصرف إسلامي في مجال التجزئة في مصر ٢٠١٨
- أفضل مصرف إسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر ٢٠١٨

### ➤ جائزة درع العطاء من مؤتمر الناس و البنوك ٢٠١٨

### ➤ جائزة أفضل ١٠٠ شركة لعام ٢٠١٧ من مجلة أموال الغد



كما قام مصرف أبوظبي الإسلامي بصبر رعاية العديد من المؤتمرات خلال عام ٢٠١٨ ومنها:

- الراعى الذهبى لمؤتمر الناس و البنوك عام ٢٠١٨
- الراعى الذهبى لحدث ٢٠١٨ U.S. Business Mission to Egypt: Events with Cabinet Ministers
- الراعى الذهبى لإحتفالية الشيخ زايد عام ٢٠١٨
- راعى قمة الأفضل عام ٢٠١٨

## المواثيق والسياسات

### ميثاق الأخلاق والسلوك المهني

يوفر المصرف ميثاق الأخلاق و السلوك المهني والذى يشمل مجموعة من القيم التي تعمل على ضبط وتنظيم قواعد السلوك الوظيفي مثل النزاهة والمساواه وتعارض المصالح إلخ...

يمثل ميثاق الأخلاق المهنية بالبنك الإطار العام للتعامل مع الحالات المختلفة مثل الهدايا، المحاباة، إفشاء المعلومات السرية Insider، الأعمال الخاصة والعارضة، والتعاملات مع الموردين الخارجيين، وعمليات التمويل لأقارب العاملين، والنشاط الاجتماعي والحزبي وأيضا تعاملات الإدارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة والتي تم وضع ضوابط لها أيضا من القوانين المختلفة كقانون البنك المركزي المصري وقانون رأس المال و قانون الشركات وقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والنظام الاساسى للبنك.

### سياسة تعارض المصالح:

وضع مصرف أبوظبي الإسلامي - مصر مجموعة من الأسس والضوابط التي تمثل الإطار العام لسياسة تعارض المصالح وهي تندرج تحت مفهوم الحوكمة وقواعد ترشيد العمل الإداري وحوكمة المؤسسات التي يجب الالتزام بها لتوطيد أسس النزاهة المهنية والشفافية. وتهدف هذه السياسة إلي وضع ضوابط محكمة لتعارض المصالح في تعاملات العاملين والإدارة العليا ومجلس إدارة البنك وكانت ضمن ميثاق الأخلاق المهنية للبنك، وكتوصية البنك المركزى المصرى، قامت إدارة الالتزام بإعداد سياسة منفصلة لتعارض المصالح في تعاملات العاملين والإدارة العليا ومجلس إدارة البنك والأطراف المرتبطة بهم وتم إعتمادها من لجنة السياسات في الربع الأخير من العام ٢٠١٨.

### سياسة الإبلاغ عن المخالفات Whistleblowing

لدى المصرف سياسة خاصة بالإبلاغ عن المخالفات Whistleblowing تم اعتمادها من لجنة السياسات من المجلس في مايو

٢٠١٧

وتهدف سياسة الإبلاغ عن المخالفات في تقوية نظام الشفافية لدى المصرف والعاملين ومحاربة الفساد والمخالفات والممارسات والتصرفات غير الأخلاقية أو غير القويمية والتقصير المتعمد في أداء الواجبات والانتهاكات ذات الصلة.

وتماشياً مع إلتزام المصرف/المجموعة للوصول إلى أعلى مستويات الشفافية والمسؤولية، فالمصرف يشجع الموظفين وغيرهم ممن لهم مخاوف جدية بخصوص أي سوء سلوك أو مخالفات تتعلق بأعمال المصرف/المجموعة بالقيام بالتبليغ عن تلك المخالفات.

وتعمل هذه السياسة على تشجيع الإفصاح بحسن النية عن أي مخالفة أو سوء سلوك أو سوء تصرف فعلي أو مشتبه فيه أو مدعى به يتعلق بالمخالفات أو الممارسات غير الأخلاقية أو غير القويمية والتي أصبح الموظف على علم بها، وكذا توفير الحماية اللازمة للموظفين الذين يقومون بالتبليغ عن تلك المخالفات أو الممارسات.

كما تنطبق هذه السياسة على الحالات التي يشعر فيها الموظف بأنه قد طلب منه القيام بعمل غير لائق أو غير قانوني أو مخالف للتعليمات الخاصة بسلوكيات العمل وبالسياسات الداخلية الخاصة بالمصرف/المجموعة.

وتهدف أيضاً هذه السياسة إلى تزويد كافة الموظفين بالطرق المختلفة لتقديم شكاوهم أو الإبلاغ ومعرفة ماهية الإجراءات التي يتم اتخاذها بذلك الخصوص، والسماح للموظف بالمضي قدماً في الشكوى أو الإبلاغ في سرية تامة في حال عدم اقتناعه بالرد أو الإجراء الذي تم اتخاذه بخصوص الشكوى أو البلاغ بدون التخوف من الإنتقام.

#### الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

##### الالتزام:

تم التأكد من أن المصرف وشركاته التابعة والشقيقة. على دراية كافية بمخاطر الالتزام، والتي تتمثل في احتمال التعرض لخسائر مالية أو ما قد يؤثر على سمعتهم نتيجة عدم الالتزام بالقوانين السارية الواجب إتباعها وكذلك اللوائح والضوابط الصادرة عن الجهات الرقابية. حتى لا يتعرض المصرف أو شركاته التابعة والشقيقة لعقوبات مادية أو إضرار بالسمعة بسبب عدم الالتزام بالقوانين والمعايير المفترض إتباعها وعليه تم:

- وضع السياسات والحصول على موافقة مجلس الإدارة عليها
- تقديم تقارير مباشرة إلى لجنة المراجعة في جميع جلساتها ومجلس الإدارة
- متابعة مدى الالتزام بالقوانين الملزمة واللوائح والضوابط الرقابية بما في ذلك نظم وسياسات الحوكمة والإقرار عن أي مخالفات
- التحقيق في بلاغات العاملين عن الممارسات غير المشروعة أو غير الأخلاقية في مكان العمل
- قياس التأثير المتوقع في حالة حدوث أية تغيرات على الإطار القانوني الذي يخضع له المصرف وشركاته التابعة والشقيقة والعمل على تقديم المقترحات المناسبة.



■ التأكد من توافق أية منتجات أو إجراءات يستحدثها المصرف وشركائه التابعة والشقيقة مع القوانين والقواعد الرقابية السارية مع التأكد من توافر الضوابط الرقابية بها للتأكد من التزامها بالقوانين واللوائح الرقابية وتعليمات البنك المركزي المصري و/أو الجهات الرقابية الأخرى، هذا وتم مراجعة كافة سياسات وإجراءات وعقود والنشرات الصادرة عن البنك خلال العام ٢٠١٧ للتأكد من ذلك.

#### مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب :

يحرص مصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر على الالتزام بأعلى معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالمصرف وشركائه التابعة والشقيقة. وتعمل إدارة الالتزام على تنفيذ أفضل الممارسات بتنفيذ الأعمال الرقابية من خلال نظام آلي وضع به معايير لتحديد العمليات الغير عادية ومنع استغلال منتجات البنك وخدماته في غسل الأموال الناتجة عن أي أنشطة إجرامية أو غير مشروعة، أو في تمويل الأعمال الإرهابية. ويعتمد النظام على عدة معايير بخلاف حجم العملية منها:

- الأطراف المرتبطة بالعميل والتي قد يوجد بينهما علاقة.
- الانحراف المعياري عن متوسط الحركة السابقة، إذ يقارن حركة معاملات العميل بالمقارنة بمتوسط حركات معاملاته خلال الفترة السابقة ويظهر التغير في نمط حركة معاملات العميل.
- التغير في نمط العميل عن النمط المتوقع منه.
- التحرك السريع للأموال.
- درجة مخاطر العميل وفقاً لمعايير المخاطر المختلفة.
- غيرها من العوامل الأخرى لتحديد العمليات غير العادية.

طور مصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر مجموعة من السياسات والإجراءات التي يحرص على تحديثها باستمرار لتلبية المتطلبات والنصوص القانونية والتنظيمية ومن أجل تحقيق الالتزام. وتعتبر توعية فريق العمل بالبنك أحد العوامل الأساسية التي تساعد على تحقيق هذا الهدف، كما تعد إحدى أولويات إدارة الالتزام. ولذلك، حصل ٢٦٦٧ موظف بالبنك على التدريب اللازم في مكافحة غسل الأموال خلال عام ٢٠١٨ ، وتم مراجعة جميع فروع البنك وبعض الإدارات بالمقر الرئيسي للتأكد من تطبيق سياسات و مبادئ 'اعرف عميلك' والإبلاغ عن أي عمليات مشبوهة والالتزام التام بالقوانين والضوابط.

#### سياسة تعامل الداخليين والأطراف ذات العلاقة والأطراف المرتبطة

لدي المصرف سياسة التحكم في عمليات تداول الداخليين علي اسهم البنك طبقاً لقواعد الجهات الرقابية حيث تقوم إدارة المراجعة بمراقبة تطبيق هذه السياسة، وقد التزم البنك خلال العام بالتقارير الداخلية وبمتطلبات الرقابة. وتقوم إدارة علاقات المستثمرين بمتابعة ومراقبة عمليات أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين المتعاملين على سهم البنك والتأكد من تنفيذ البنك لما جاء بمواد "قواعد القيد واستمرار القيد وشطب الأوراق المالية" الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والتقييد بفترات عدم التداول كما جاء بالتعليمات. هذا وقد تم بالفعل الإعلان ستة مرات خلال العام ٢٠١٨ وفقاً للمادة ٣٨ من قواعد القيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالحظر على أعضاء مجلس إدارة البنك



والمسؤولين به أو الأشخاص الذين في مكنتهم الإطلاع على معلومات غير متاحة للغير ويكون لها تأثير على سعر الورقة المالية، شراء أو بيع هذه الأوراق المالية التي تتعلق بها هذه المعلومات وذلك دون الإخلال بأية قيود أخرى ترد في هذا الشأن أو في قوانين أو قواعد أخرى. ويتم حظر التعامل على أسهم البنك أثناء فترات عدم التداول Blackout Period والتي تزامنت والإعلان على شاشات التداول بالبورصة المصرية عن بعض الأحداث الجوهرية بعد اعتمادها من مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية.

#### جدول متابعة تعاملات الداخلين على أسهم الشركة

مسلسل	إسم العضو	عدد الأسهم المملوكة أول العام	الأسهم المشتراه خلال العام بالتاريخ (تضاف)	الأسهم المباعة خلال العام بالتاريخ (تخصم)	رصيد الأسهم في نهاية العام
١	المحفظة السادسة لبنك الاستثمار القومي (مجموعة مرتبطة)	--	٤٠٦,٦٤٨ في يناير ٢٠١٨	٤٠٦,٦٤٨ في ديسمبر ٢٠١٨	--
٢	المحفظة الثانية لبنك الاستثمار القومي	١٦٠,٠٠٠		١٦٠,٠٠٠ في مايو، يونيو ٢٠١٨	--
٣	المحفظة الخامسة لبنك الاستثمار القومي	١,٣٠٣,٥٠٠	٨٤٢,٤٩٠ في يناير، مارس، ابريل، مايو، يونيو، أغسطس ٢٠١٨	٩٠٢,٢٦٠ في فبراير، مارس، مايو ٢٠١٨	١,٢٤٣,٧٣٠


#### سياسة المسؤولية الاجتماعية والبيئية

إنطلاقاً من إيمان مصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر بالتزامه في خدمة مجتمعه وفي إطار جهوده للإحتفاظ بدور ريادي في مجال المسؤولية المجتمعية يقوم المصرف بتقديم الخدمات الأساسية في مجالات التعليم، الصحة والشئون الإجتماعية والإنسانية.

كما يتم إتاحة الفرص للعاملين بالمصرف في المساهمة بجهودهم في العديد من الأنشطة المجتمعية مثل تطبيق برامج إنجاز مصر بالمدارس والجامعات الحكومية و التعاون مع المؤسسات الخيرية لتعبئة وتوزيع صناديق رمضان بالإضافة إلى العديد من الأنشطة التطوعية التي تخدم مجتمعنا.

وفيما يلي بيان يوضح تبرعات المصرف للجهات الخيرية ومساهماته في دعم الاقتصاد الوطني خلال العام ٢٠١٨

م	الجهة/الجمعية الخيرية	قيمة التبرع (EGP)	الاحتياجات والأعمال الخيرية
١	مصر الخير	٨٤٠,٠٠٠	تكلفة ٣٣٦٠ صندوق طعام تم توزيعه في شهر رمضان في أربعة محافظات
٢	مصر الخير	٤٠٠,٠٠٠	سداد ديون ١٥ من السيدات الغارمات
٣	وزارة الصحة والسكان	١,٠٠٠,٠٠٠	مبادرة وزارة الصحة للقضاء على طوابير إنتظار المرضى
٤	مصر الخير	٥٠٠,٠٠٠	تكلفة التشغيلية لعام دراسي لعشرين مدرسة مجتمعية في ثلاث محافظات "الدفعة الأولى"
٥	شفاء الأورمان	٩٣٠,٠٠٠	تكلفة بناء وتجهيز غرفة عمليات بمستشفى شفاء الأورمان "الدفعة الأولى"
٦	أهل مصر	٩٣٠,٠٠٠	تكلفة بناء غرفة عمليات ووحدة رعاية مركزية بمستشفى أهل مصر لعلاج الحروق بالمجان "الدفعة الأولى"
٧	وحدة صحة الأسرة بقرية جريس المنوفية	٤٠٠,٠٠٠	تكلفة أجهزة طبية
٨	صندوق تحيا مصر	١٠,٠٠٠,٠٠٠	تبرع لصندوق تحيا مصر لتنمية المجتمع
	إجمالي مبلغ التبرعات للأعمال الخيرية عن عام ٢٠١٨	١٥,٠٠٠,٠٠٠	

  
محمد علي

الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب

مصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر